الجمـــارك

مجلة جمركية دورية – العدد (12) – السنة الخامسة – أبريل 2015

www.bahraincustoms.gov.bh

خلال زيارته لشئون الجمارك

معالي وزير الداخلية: العمل الجمركي جزء من المنظومة الأمنية

محمد بن خليفة لـ «الأمن الإذاعي»:

سمعة البحرين وراء اختيارها قيادة المنطقة «جمركياً»

فهـد جـلال:

الحصول على ترخيص أساس العمل في منطقة البحرين اللوجستية

الدكتور أكبر جعفري :

البحرين ضمن الأوائل جمركياً عالمياً

زيارة ميمونة..
ومستقبل زاهر

محمد بن خليفة بن علي آل خليفة
رئيس الجمارك

خطوات مباركــة وزيارة ميمونة حظيت بها شئون الجمارك من الفريق الركن معالي الشيخ راشــد بن عبدالله آل خليفة وزيــر الداخلية، نعتبرها نحن في شئون الجمارك حافزاً لنا لمزيد مــن البذل والعطاء، ووساماً على صدورنا، نرفعه معاهدين الله، على أن نحافظ على مستوى الأداء بكافــة المنافذ الجمركية، وأن نرتقي أكثر وأكثر في التعامل مع المنظومة الجديدة في مجال التفتيش الجمركي، بما تتطلبه من حس وطني عال ويقظة دائمة.

إن هــذه الزيــارة في هذا التوقيت هي رسالة إيجابية وقويــة، تعنى أننا محاطون برعاية تدفعنــا لأداء الواجب الوطنــي بكل حب وإخلاص وتفان، كما تعنــي في الوقت ذاته أن توفــير الإمكانيات مــن الأجهزة الحديثة والتدريب وإعداد الكــوادر هي محل تشجيع ودعم مــن المسئولين، بما «يسهــل الإجراءات الأمنيــة والجمركية على منسوبــي شئون الجمارك والمواطنــين والمقيمين وكافة المتعاملين، ويعمل على تحقيق الانسيابية المطلوبة في حركة عبــور المركبات والشاحنات ويسهم في الوقت ذاته في حفظ الأمن»، وفقاً لما تفضل به معالي وزير الداخلية من توجيهات أثناء الزيارة.

كانت الزيارة شهادة تقدير لكل العاملين بالجمــارك، واستحساناً جميلاً للدور الذي تقوم به شئون الجمارك، وبفضل الله ثم بفضل مساندة ودعم معاليه، تمكنت شئون الجمارك من تحقيق الإرتقاء بالعمل الجمركي، والوصول إلى مصاف الدول المتقدمة في هذا الشأن، وذلك بتلبية كافة احتياجات ومتطلبات تطوير إدارات المنافذ الجمركية، بنقل الخبرات وتوفير الكوادر البشرية الوطنية المؤهلة، و التزود بأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا في هذا المجال.

ولا شــك أن حرصنا على أن نواكب ما يستجد من أنظمــة جمركية عالمية، بشكل مستمر ودائم، وتحول الجمارك البحرينية من النظام اليدوي إلى النظام الآلي، إنما يشكل نقلة نوعية فيمــا يتعلق بالتسهيلات للتجــارة المحلية والدولية وتجارة الترانزيــت، ويحقق إرادة القيادة الحكيمة في أن تكون مملكة البحرين من الدول التي تعتلي قمة هرم الأداء الجمركي، ويشار إليها بالبنان عالمياً.

إن شئــون الجمارك البحرينية وهي تخطو سريعــاً نحو التقدم، لا تغفل في الوقت ذاته سنــوات التدرج في الخطوات، ومــن ذلك ما نتبعه في تطبيق النظــام الجمركي الخليجي الموحــد، لضمان تطبيقه الفاعل وتحقيــق أهدافه، وبما يضمن في الوقــت نفسه أمن مملكة البحريــن واستقرارها الاقتصادي، ولذلــك فإننا عندما ننظر إلى الأمــام، نبدأ خطواتنا بعد دراســة وافية مستفيضة، نتحلى فيها بشئ من الحكمــة وبُعد النظر، حتى تقف أعمالنا على أرض صلبة وتحظى بالقبول العام وبالاحترافية التي تحول بيننا وبين الوقوع في التقصير أو الخطأ لا قدر الله.

تحيــة خاصة لمعالي وزير الداخلية وشكراً له على زيارته الغالية، وتحية لكل العاملين في شئــون الجمارك ومنسوبيها، على جهودهم النبيلة في خدمة هذا الوطن العزيز، والسهر على منافــذه أداءً لواجب عظيم وإرتقــاء بأهداف سامية، ترسم طريقاً نحــو مستقبل زاهر لمملكتنا الحبيبة.

المحتويـــات

6 - 7
بانـوراما
معالي وزير الداخلية في زيارته لشئون الجمارك : العمل الجمركي جزء لا يتجزأ من المنظومة الأمنية وشريك أساسي في مكافحة الإرهاب

10 - 11
بانـوراما
محمد بن خليفة لبرنامج «الأمن الإذاعي»: سمعة البحرين الطيبه «جمركيا» وراء اختيارها لقيادة المنطقة وتحقيق الأهداف العالمية

20 - 26
حـــوار
رئيس شعبة التفتيش بالمناطق الصناعية واللوجستية في حوار شامل: حصول المستثمرعلى ترخيص أمر أساسي للعمل بمنطقة البحرين اللوجستية

أكدت أن توسعة الموانئ أهم تطور يهم التاجر.. الشيخة هند بنت سلمان آل خليفة: رسوم الجمارك في البحرين طبيعية مقارنة بالبلدان الأخرى

32 - 35
اقتصـــاد
الخبير الاقتصادي الدكتور أكبر جعفري لـ«الجمارك»: البحرين ضمن الأوائل جمركياً... وسوف نصل إلى مصاف الدول المتقدمة

26

24

48

52

36 - 49
الدراسات والبحوث
الطبيعة القانونية للمصادرة في القضايا الجمركية (1)

التخطيط الاستراتيجي ودوره في تحسين الأداء (3)

50 - 51
حديث الذكريات
لبنى الوزان: قضيت أحلى سنوات حياتي في العمل الجمركي

52 - 53
الجامعات
أجراها الملازم أول عبدالرحمن هرمس وأوصت بإتخاذ التقييم منطلقا للنقل والترقية
دراسة جامعية بـ«الجمارك» تؤكد ضرورة ربط الحوافز بالأداء

54 - 55
ضبطيات
مسافرة «الشبو»!
جمارك المطار تضبط آسيوية بحوزتها أكثر من 800 جرام «شبو» مخدر

56 - 57
أسرتي
«الألعاب الإلكترونية»..
سلاح ذو حدين!

58 - 59
صحتك بالدنيا
الشوكولاته الداكنة تخفض ضغط الدم

الغلاف

مجلة الجمارك
تصدر عن شئون الجمارك بوزارة الداخلية
رقم التسجيل: MJB 5667

المشرف العام
الشيخ محمد بن خليفة بن علي آل خليفة
رئيس الجمارك

رئيس التحرير
النقيب/ وعد راشد النجم

مدير التحرير
مساعد ملازم ثاني/ هالة صالح الزومان

المراسلات
شعبة العلاقات العامة
ص.ب: 15
المنامة – مملكة البحرين
هاتف : 17359773
فاكس : 17359794

البريد الالكتروني:
Public.ralation@customs.gov.bh

موقع شئون الجمارك عبر الانترنت:
www.bahraincustoms.gov.bh

التحرير والتصميم والطباعة
Seyouf Graphic Advertising & Publicity
Office: 17320097- mob: 33859535
fax:17001302 Box:11380
seyouf@batelco.com.bh

مملكة البحرين

وزارة الداخليـــة

شئون الجمارك

نحو إعلام جمركي فعّال

شعبة العلاقات العامة

معالي وزير الداخلية في زيارته لشئون الجمارك :

العمل الجمركي جزء لا يتجزأ من المنظومة الأمنية وشريك أساسي في مكافحة الإرهاب

قام الفريق الركـن معالي الشيخ راشد بن عبـدالله آل خليفـة وزير الداخليـة، بزيارة إلى شئون الجمارك، بحضور سعـادة الشيخ راشد بن خليفة آل خليفة وكيل وزارة الداخلية لشئون الجنسيـة والجوازات والإقامـة، وسعادة الشيخ محمـد بن خليفـة آل خليفة رئيـس الجمارك، وسعادة اللواء طارق حسن الحسن رئيس الأمن العام، وسعادة اللواء خالد سالم العبسي وكيل وزارة الداخلية.

وفي مستهل الزيارة ، أعرب معالي الوزير عن شكره وتقديـره لرئيس الجمارك وكافة العاملين فيها علـى جهودهـم المخلصـة والمتميزة وما حققوه مـن مستويات متقدمة في مجال تقديم الخدمات الجمركية بكافة منافذ مملكة البحرين، وإتباعهـم نهجـاً احترافيـاً في التعامـل مع المستفيدين من الخدمات الجمركية، سواء على مستوى الأشخاص أو الشـركات، بالإضافة إلى تطوير أسلوب العمل بما يتماشى مع التحديات والمتغـيرات الأمنية في إطار العمـل المتواصل على رفع مستويات الأداء، وتسهيل حركة عبور الأشخاص ونقل البضائع.

وأكد معاليه أهمية المحافظة على المستوى العالي من الإجـراءات الجمركية بكافة الموانيء والمنافذ، موضحاً أننا نتعامل اليوم مع منظومة جديدة في مجال التفتيش الجمركي، وخاصة في المنفذ البري، الأمر الذي يتطلب منا في ظل الأخطار الراهنة، اليقظة والوعي في أداء الواجب الوطني مدعوماً بتنظيم حركة المسافرين وتوفير الأجهزة الحديثة وتدريب وإعداد الكوادر، مشيراً إلى ضرورة الاهتمـام المستمر بتوظيف التقنيات الحديثة لتسهيـل الإجراءات الأمنية والجمركية، بمـا يعمل على تحقيق الإنسيابية المطلوبة في حركة عبـور المركبات والشاحنـات ويسهم في الوقت ذاته في حفظ الأمن.

وأكـد معاليه أن العمـل الجمركي، جزء لا يتجـزأ من المنظومـة الأمنية وشريـك أساسي مـع الأجهزة الأمنيـة والمؤسسـات المجتمعية في مكافحـة الإرهاب، مشيـداً في هذا السياق بالضبطيـات الأخـيرة لشئون الجمـارك والتي عززت دورهـا في الجهود المخلصـة لحفظ أمن واستقرار الوطن وحماية السلامة العامة للمواطنين والمقيمين.

كما وجه معالي وزيـر الداخلية إلى مواصلة التعاون والتنسيق مع الجهات المعنية، ودراسة الثغرات إن وجدت والعمل على معالجتها بأسرع وقت ممكن.

من جهته، ثمّن رئيس الجمارك زيارة معالي وزيـر الداخلية وما تمثله من اهتمام بالدور الذي تقوم به شئون الجمـارك، منوها إلى أنه بفضل مسانـدة ودعم معالي وزيـر الداخلية، تمكنت شئـون الجمارك من تحقيق مـا تهدف إليه من إرتقـاء بالعمل الجمركي، والوصـول إلى مصاف الدول المتقدمة والرائدة في هذا الشأن.

وأشـار إلى ما شهدته شئـون الجمارك منذ

عام 2008 من نقلة نوعية وحضارية، من خلال انضمامها لوزارة الداخلية، وما حظيت به من دعم غير محـدود وتوجيهات من قبـل معالي وزير الداخلية، نحـو تلبية كافة احتياجات ومتطلبات تطويـر إدارات المنافذ الجمركية، من حيث نقل الخبرات وضـخ كوكبة مـن الكـوادر البشرية الوطنية المؤهلة، وكذلك التزود بآخر ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال.

تضمنت زيارة معالي وزيـر الداخلية، عرض فيلـم توضيحي عـن تاريخ العمـل الجمركي وآلياتـه والجهـود المتواصلة لتطويـره في إطار الحرص على تجويد الخدمات الجمركية المقدمة بما يضمن أداءها بأعلى مستويات الدقة والكفاءة المطلوبة.

وقـام معالي وزيـر الداخلية خـلال الزيارة بتكريم عدد مـن الموظفين المتميزين بشئون الجمـارك ممـن أخلصـوا في عملهـم وساهموا بأدائهـم المنضبـط في تحقيـق رسالة شئون الجمارك، كما اطلع على عرض عملي عن شعبة جنـاح الأثـر K9 ووحدة الأشعـة بالقرب من معهد التدريـب الجمركي، مشيـدا بما شاهده من تطويـر في الأداء ومتابعة أعمـال التطوير والتحديث.

أبطال ضبطية «حقيبة المتفجرات»:

تكريمنا من معالي وزير الداخلية سيظل وساماً على صدورنا

كتب- مدير التحرير:

إنهـا قضية نوعية كانت حديث الشارع البحريني بأسره، وبسببها تم تكريم أبطالها، وهم مجموعة من ضباط ومفتشي إدارة جمـارك المنافـذ البرية، الذيـن تمكنوا- بتوفيق من اللّه- مـن إحباط عملية تهريب مـواد تستخدم في تصنيع المتفجـرات إلى داخل البلاد، بضبطهم حقيبة تحتوي على خمسة طرود وجـدت بداخل باص قادم من جمهورية العراق عن طريق دولة الكويت.

في السطور التالية يتحدث هؤلاء الأبطال، لمجلة « الجمارك» حول هذه الضبطية، مؤكدين أن تكريم معالي وزير الداخلية الفريق الركن معالي الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة لهم سيظل وساما على صدورهم.

يقول مفتش الجمارك، نائب عريف، عبدالله راشد بوقمبر : في يوم الأحد، 15 مارس 2015م وفي تمام الساعة 5:40 صباحاً، كنت أنا وزملائي من ضباط الجمارك موجودين على الواجب في ساحة التفتيش عند صالة تفتيش الباصات، ووصل باص من نوع مرسيدس قادم من جمهورية العراق عن طريق الكويت، مروراً بالمملكة العربية السعودية وعلى متنه 55 راكباً.

ويضيف: عند تفتيشي للحقائب بجهاز الأشعة، اشتبهت بحقيبة بنية اللون كانت تحتوي على 3 أجهزة (رسيفرات) و2 (مدفأة كهربائية) و إناء يوضع فيه (ماء ورد)، وتبين أن بداخلها أجسام غريبة ذات كثافة عالية من الحديد، عندها تم سؤال المسافرين حول هذه الحقيبة، فأفادوا بعدم معرفتهم بها، بما زاد من شكي بوجود أشياء ممنوعة فيها، فتم بأمر من مسئول الساحة فتح الحقيبة في وجود سائق الباص (مسئول الحملة).

وبفتح إحدى المدافئ، تبين وجود أجسام غريبة مغلفة بورق رصاص«قصدير»، وعند فتح أحد هذه المغلفات تبين وجود أسلاك كهربائية مغلفة بكيس نايلون شفاف، فتم الاشتباه بأنها مواد تتدخل في تصنيع المتفجرات. ويتابع: اشتباهي في هذه المواد جاء حسب خبرتي من خلال إحدى الدورات التدريبية التي شاركت فيها حول المتفجرات وهي « دورة المتفجرات»، فتم إخلاء صالة التفتيش واستشارة مسئول النوبة

وتفتيش كل من في الباص تفتيشاً دقيقاً.

من جانبة يقول ضابط جمارك أول، زكريا جاسم هجرس – حول تفاصيل القضية: كنت المشرف الموجود على النوبة في تلك الليلة، وقد حضر لي ضابط الجمارك عبدالله بوقمبر لينقل لي شكوكه في إحدى الحقائب التي كانت على متن الحافلة القادمة من جمهورية العراق، عندها قمت بمعاينة الحقيبة بعدما قام نائب عريف عبدالله بوقمبر ونائب عريف أحمد يحيى الرقابي بفتح إحدى الدفايتين من الأعلى، حيث وجدوا بداخلها ربطات أسلاك كهربائية مغلفة بورق نايلون شفاف وبورق قصدير، وعند استفساري منهم عن صاحب الحقيبة أفادوني بأن كل من على متن الحافلة أنكروا معرفتهم بها، وأن بين ركاب الباص سيدتان تحملان جوازات بحرينية خاصة، فسألت سائق الباص فتعلل بأنه من الممكن أن تكون هذه الحقيبة تابعة لباص آخر، وقد نقلت إلى باصه عن طريق الخطأ، وعند معاينتي لأحد الرسيفرات من دون فتحة تبين لي أن وزنه غير طبيعي، فقمت بوضعه في جهاز الأشعة، وتبين لي من خلال تحليل الصورة أنه يحتوي على نفس الربطات التي وجدناها في إحدى الدفايات.

كل هذه المؤشرات مجتمعة، بالإضافة إلى خبرتي المتواضعة، جعلتني أشك أن محتويات الحقيبة لها علاقة بالمتفجرات، فقمت بطلب فريق شعبة جناح الأثر (K9) التابعة لشئون الجمارك لفحص الحقيبة عن طريق كلاب المتفجرات لكنهم أفادوا بعدم وجود أي مؤشر.

وبدورهما رفع كل من ضابط جمارك أول: ناصر حسين الفضلي، ونائب عريف: أحمد يحيى الرقابي «مفتش جمركي»، المشاركان في إحباط عملية التهريب من خلال فحص وتفتيش المضبوطات، نيابة عنهما وعن زملائهما للفريق الركن معالي الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة جزيل الشكر وعظيم الامتنان لرعايته الكريمة وتكريمه لهم، وقالا: إن التكريم سيكون حافزاً لنا ولزملائنا لبذل المزيد في سبيل الحفاظ على أمن مملكتنا الغالية، وسيظل في ذاكرتنا إلى الأبد حرص معاليه على الحضور شخصياً لتكريمنا، وهذا شرف لنا سيظل وساماً على صدورنا نفتخر ونعتز به.

قدم الشكر لمعالي وزير الداخلية على دعمه اللامحدود..محمد بن خليفة لبرنامج «الأمن الإذاعي»:

سمعة البحرين الطيبه «جمركياً» وراء اختيارها لقيادة المنطقة وتحقيق الأهداف العالمية

بمناسبة اليوم العالمي للجمارك، إستضاف برنامـج الأمن الإذاعـي الذي تعـده إدارة الإعلام الأمني بالتعاون مـع إذاعة البحرين، سعـادة الشيخ محمـد بن خليفـة آل خليفة رئيس الجمارك، وذلك للحديث حول الإنجازات التـي حققتهـا شئون الجمـارك وجهودها في مجال العمل الجمركي.

وفي بداية الحلقة، أعـرب رئيس الجمارك عن شكره وتقديـره لمعالي وزير الداخلية على دعمه ومساندته اللامحدودة لشئون الجمارك، وعلـى اعتماده الاحتفال بيـوم 26 يناير يوم الجمارك العالمـي وهي تحية لرجـال الجمارك على جهودهم في حماية الحدود والحفاظ على الأمن والسلامة الوطنية.

وأوضـح رئيس شئون الجمـارك أن شعار هـذه السنة « تنسيـق إدارة الحدود .. نهج شامـل لتواصل الشـركاء» كان رؤيـة استباقيه لتنسيـق إدارة الحدود علـى مستوى العالم، وذلك لتغطيـة متطلبات المجتمـع العالمي، فكان لابد من وجود تنسيق وتدفق للمعلومات عبر الحـدود لضمان السلامـة المسبقة والردع لأي أمر مخالف، ثـم نقلها حتى لا يتم الإضرار بالصحة والبيئة.

وحول حصول شئون جمارك البحرين على منصب نائـب رئيس منظمة الجمـارك العالمية ورئيس لإقليـم منطقة شمـال أفريقيا والشرق الأدنـى والأوسـط في منظمة الجمـارك ، قال رئيـس الجمـارك: إنه ولله الحمـد ، فالبحرين سمعتها طيبه في مجال العمل الجمركي، وجاء هـذا الاختيار بعـد عقد الاجتماعـات، ثم تم تكليـف مملكة البحرين من قبل منظمة الجمارك العالمية بقيادة المنطقة وتحقيق أهداف منظمة الجمارك العالمية.

وأضـاف الشيخ محمد بن خليفة أن شئون الجمارك استحدثـت إدارة بإسم إدارة المخاطر حيث تقوم بتحليل جميع الوقائع والمخالفات وتنظمهـا في قاعـدة للبيانات، وقـد أصدرت

الثقة المتبادلة مع التجار والمخلصين تأتي من خلال إعطاء المعلومة والإفصاح الصحيح

تحية لرجال الجمارك على جهودهم في حماية الحدود والحفاظ على الأمن

هـذه الإدارة (121) بياناً لمعايير خطرة، وتم إدخـال ذلـك في آليـة عمل نظـام «أفق»، موضحـاً أن الجمـارك انتقلت إلـى العمل في النظام الإلكتروني للبضائع القادمة والذي يركز علـى المعايير التي يجب علـى أي مفتش أن يركـز عليها، مشيراً إلى أنـه تم الاستفادة من معايـير الخطر في اكتشـاف الأساليب الحديثة في عمليـة التهريب الجمركـي أو التحريف في

شعار« تنسيق إدارة الحدود .. نهج شامل لتواصل الشركاء».. رؤية عالمية لردع المخالفين

المحـررات الرسمية. وقال رئيسـ الجمارك: إن هناك ضوابط صحيـة وبيئية، حيث يتم إحالة عينـات إلـى المختبر، حتى يتـم السماح لها بالدخـول، فعمل الجمارك هـو حماية التاجر أو المستهلك والتسهيـل عليهما، سواء من غش تجاري أو إدخال أشياء ممنوعة داخل البضاعة، فهو يعتبر نظام متكامل لحماية الجميع، مشيراً إلـى أن إحصائية المعامـلات قد زادت بشكل ملحوظ نتيجة أن البحرين أصبحت عنصر جذب في مجال الاستيراد والترانزيت للدول المجاورة، كما أن الشـركات الموجـودة في البحرين قد بدأت في الاعتماد علينا. وأكد سعادة الشيخ محمد بن خليفـة آل خليفة على أهمية تكوين ثقة متبادلـة مع التجـار والمخلصين، وذلك من خلال إعطاء المعلومـة والإفصاح الصحيح لتسهيـل الإجـراءات وقد تفهمـت ذلك عدة شركات.

شمل برامج ومجسمات توضيحية وكتيبات بمناسبة «يوم الجمارك العالمي»

المعرض التوعوي بـ«سيتى سنتر» يبرز إنجازات «شئون الجمارك»

تحـت رعاية سعـادة الشيخ محمد بن خليفـة آل خليفة رئيـس الجمارك، اختتمـت فعاليات المعرض التوعوي بمناسبة يوم الجمـارك العالمي تحت شعار «تنسيق إدارة الحـدود ..نهج شامل لتواصل الشـركاء»، والذي أقيم بمجمع «سيتى سنتر»، بحضور عدد من مدراء الجمارك بمملكة البحرين والمملكة العربية السعودية.

وقد اشتمل المعرض على عرض لأهم الإنجازات التي حققتها شئون الجمارك، والبرامج المستخدمة في مجال العمل الجمركي،مثل عملية الربط الإلكتروني بين جمارك مملكة البحرين وجمارك المملكة العربية السعودية من خلال نظام التخليص الإلكتروني«أفق»، والذي يهدف إلى تسهيل الإجراءات الجمركية بين المملكتين الشقيقتين، بالإضافة إلى مجسمات توضيحية لضبطيات المنافذ الجمركية، وتقديم كتيبات توضيحية لطبيعـة عمل الجمارك وجهودها في حماية المملكة من عمليات التهريب والغش التجاري.

جديـر بالذكر أن فكرة شعار يوم الجمـارك العالمي والذي يتم إختياره من قبل منظمة الجمارك العالمية يهـدف إلى إبراز أهمية الربط ما بين إدارات الحدود عبر جسر الملك فهد.

الجمـــارك
STOMS
stoms.gov.bh

ناقش المتطلبات الجمركية لمشروع سكة حديد دول مجلس التعاون

البحرين تشارك في الاجتماع العاشر لهيئة الاتحاد الجمركي الخليجي

شاركت شئون الجمارك بمملكة البحرين في أعمال الاجتماع العاشر لهيئة الاتحاد الجمركي، بمقر الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي في مدينة الرياض.

ترأس وفد البحرين سعادة الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة رئيس الجمارك، حيث قدم سعادته التهنئة لرئيس هيئة جمارك دولة قطر على ترؤسه الدورة الحالية لأعمال الهيئة.

وأشار إلى أن الاجتماع ناقش عدد من المواضيع المتعلقة بنظام التحويل الآلي المباشر للرسوم الجمركية، حسب موافقة أعمال المجلس الأعلى في دورته الخامسة والثلاثين على وضع خطة دول المجلس وتكثيف الاجتماعات للانضمام والبدء في استكمال تطبيق الآلية .

وأضاف أن أصحاب المعالي والسعادة رؤساء ومدراء عموم الجمارك اعتمدوا تقارير لجنة الإجراءات الجمركية والحاسب الآلي، حول استكمال وتحديث المتطلبات الجمركية لمشروع سكة حديد دول مجلس التعاون لمحطتي الركاب والبضائع، والإجراءات الجمركية بالتزامن مع الأعمال المنجزه في هذا المشروع.

وتم التباحث في إمكانية الاستفادة من التجارب العالمية المتعلقة بالعمل الجمركي في محطات قطار وسكك الحديد الدول الرائدة في هذا المجال، كما تم اعتماد محاضر اللجنة المكلفة بمراجعة القانون ولجنة النظام وإدراج عدد من البنود لبعض السلع وتعديل بعض نصوصها.

وتم خلال الاجتماع دراسة توصية الهيئة بشأن العمل على تجربة تبادل الموظفين بين دول المجلس في المنافذ الجمركية الأولى، والآلية التي سيتم من خلالها معاملة السلع الأجنبية التي تخضع لحماية جمركية في بعض الدول الأعضاء، والتي سيتم انتقالها بين أسواق دول المجلس ، وكذلك آخر المستجدات حول دراسة حماية الوكيل المحلي .

شارك في أعمال الاجتماع مدير إدارة التخطيط والسياسات الجمركية ورئيس شعبة الشئون القانونية وعدد من المسئولين بشئون الجمارك.

بمناسبة يوم الجمارك العالمي وذلك تحت شعار «تنسيق إدارة الحدود .. نهج شامل لتواصل الشركاء»

تكريم الموظفين المتميزين في شئون الجمارك

تحت رعاية سعادة الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة رئيس الجمارك، أقيم حفل تكريم لعدد من الموظفين المتميزين من منسوبي شئون الجمارك، وذلك بمناسبة يوم الجمارك العالمي الذي يقام تحت شعار « تنسيق إدارة الحدود .. نهج شامل لتواصل الشركاء»، والذي يصادف 26 يناير من كل عام.

وأكد سعادة رئيس الجمارك أن هذا التكريم للموظفين المتميزين من منسوبي شئون الجمارك ما هو إلا تقدير لجهودهم وعملهم الدؤوب والذي ساهم في تحسن الأداء وزيادة في إنتاجية العمل الجمركي ، متمنياً للجميع المزيد من التقدم والرفعة لما فيه من خير ومصلحة لهذا الوطن .

في اجتماع رئيس الجمارك مع نائب مفوض مصلحة جمارك كوريا الجنوبية

مناقشة توقيع مذكرة تفاهم لتبادل الخبرات وتطبيق أفضل الممارسات الجمركية

ناقش الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة رئيس الجمارك نائب رئيس منظمة الجمارك العالمية والممثل الإقليمي لدول منطقة شمال أفريقيا والشرق الأدنى والأوسط، مع السيد دون هيو لي نائب مفوض مصلحة جمارك جمهورية كوريا الجنوبية والوفد المرافق له، الصعوبات التي تواجه جمارك دول الإقليم، بالإضافة إلى التنسيق بين شئون جمارك مملكة البحرين ومصلحة جمارك جمهورية كوريا الجنوبية ، بما يسهم في دعم التعاون والتنسيق بين البلدين الصديقين خاصة في المجال الجمركي والاقتصادي.

كما تمت مناقشة موضوع توقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين في سبيل الاستفادة من تجارب الجمارك في البلدين، من خلال تبادل الخبرات وتطبيق أفضل الممارسات الجمركية .

ورحب رئيس الجمارك بالوفد الكوري في هذه الزيارة التي تناولت المواضيع المشتركة.

حضر الاجتماع السيد جونهايو السفير الجمهورية الكورية لدى مملكة البحرين ، وعدد من المدراء العامين ومدير إدارة التخطيط والسياسات الجمركية .

اجتماع لفريق الإعداد لمؤتمر المانحين وورشة عمل حول «تعبئة الموارد»

وضع آليات لتمويل مشاريع تطوير العمل الجمركي بدول الإقليم

افتتح سعادة الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة رئيس الجمارك، نائب رئيس منظمة الجمارك العالمية والممثل الإقليمي لمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأدنى والأوسط، اجتماع فريق العمل المكلف بالإعداد لمؤتمر المانحين ، كما افتتح ورشة العمل المصاحبة للاجتماع حول تعبئة الموارد، على أن يتم رفع التوصيات التي سيتم التوصل إليها إلى مؤتمر المانحين المرتقب. ويأتي هذا الاجتماع تنفيذاً لتوصيات مدراء عموم الجمارك بدول الإقليم في اجتماعهم التاسع والثلاثين المنعقد في 29 يناير 2014م بمدينة مراكش بالمملكة المغربية الشقيقة . ويكتسب هذا الاجتماع أهميته من حيث تحديد الجهات المانحة المحتملة، وكيفية وضع الآليات للتواصل معها واعتمادها في تمويل مشاريع تطوير العمل الجمركي بدول الإقليم . وقد قدم السيد ريتشارد تشوبرا، الخبير الجمركي لمنظمة الجمارك العالمية، شرحاً تفصيلياً للإجراءات والآليات التي تعتمد

في تنظيم مؤتمرات المانحين، وذلك في سبيل تنفيذ الخطط التي تتوافق مع الأهداف الإستراتيجية للمنظمة.

شارك في الاجتماع فريق عمل مكون من مكتب الممثل الإقليمي لمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأدنى والأوسط، والمكتب الإقليمي لبناء المقدرة، وجمارك دولة قطر، وجمارك المملكة العربية السعودية، وعدد من المدراء بشئون الجمارك.

تباحثا حول الربط الإلكتروني للشحن الجمركي وحل مشاكل «المقاصة»

شئون الجمارك تستضيف وفداً من جمارك المملكة العربية السعودية

عقد سعـادة الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة رئيس الجمـارك، اجتماع عمـل مع الأستاذ ضيـف الله بن بندر العتيبـي، مديـر عام جمـارك جسر الملك فهـد بالمملكة العربيـة السعودية، بمناسبـة زيارة وفد جمـارك المملكة العربية السعودية، لشئون الجمارك بمملكة البحرين.

تخلل الزيارة عدة اجتماعات حول نظام الربط الإلكتروني للشحن الجمركي بين جمارك البلدين الشقيقين، بالإضافة إلـى طرح مواضيـع متعلقة بالمقاصـة، والعمل على حل المشاكل التي تعترضها.

وتم عقـد اجتماع مـع إدارة المخاطر والتقييد وإدارة المعلومات والتحقيقات الجمركيـة التابعتين للإدارة العامة للأمن والمتابعة بشئون الجمارك البحرينية، بهدف التعرف على طبيعة العمل لدى الإدارتين، وتبادل كل ما من شأنه خدمة العمل الجمركي على كافة الأصعدة .

كمـا تم خلال الزيـارة التطرق إلى القوانـين والأنظمة المعمـول بها فيمـا يتعلـق بالأنظمة الجمركيـة وعمليات التهريب والتصدي لها، عـن طريق التعاون المشترك بين جمارك البلدين، وتبادل الأفكار حول إقامة ورش العمل التي من شأنها دعـم الكوادر الجمركيـة. كان من بين أهداف الزيـارة التعرف عن قرب على طبيعة عمل جمارك البلدين، والسعي لتبادل الخبرات والتجارب والإطلاع على الإجراءات التي يتم من خلالها تيسير العمل الجمركي خدمةً لمرتادي جسر الملك فهد .

شئون الجمارك تقيم مخيمها السنوي لمنسوبيها وعوائلهم الكرام

أقامت شئــون الجمارك مخيمهــا السنوي بمنطقة الصخير لمنسوبيهــا وعوائلهم الكرام، وذلــك في إطار تعزيــز روح الأســرة الواحدة وزيادة مساحة التواصل الاجتماعي بين جميع منسوبيهــا وعوائلهــم، والعمل علــى تعزيز الجانــب الإجتماعي، والترويــح عن العاملين بعيــداً عن أجــواء العمل المعتــادة، وذلك كجزء من النشاط الإجتماعي، تعبيراً عن الشكر والتقديــر للموظفين علــى جهودهم المخلصة والمتميــزة وعملهم الدؤوب خلال العام. تضمن المخيم أنشطة ترفيهية للكبار والصغار.

رئيس شعبة التفتيش بالمناطق الصناعية واللوجستية في حوار شامل:

حصول المستثمر على ترخيص أمر أساسي للعمل بمنطقة البحرين اللوجستية

حوار- النقيب وعد راشد النجم :

أكـد السيد فهد إبراهيم جلال، رئيس شعبـة التفتيش بالمناطق الصناعية واللوجستيـة، أن الاشتراطات والمتطلبات الجمركيـة بمنطقة البحرين اللوجستيـة، التي تشمل الأرض المسـورة الواقعة بمنطقة الحد الصناعيـة، تتمثل في التزام المستثمر، قبل مباشرة العمل بالحصول على ترخيص بالاستثمار من شئون الجمارك، والحصول على ترخيص من قبل الجهة المكلفة بإدارة المنطقة، موضحاً أنه يتم إلغاء الترخيص في حالة استعمال المنشأة في غير الغرض الذي أنشئت من أجله.

وقال– في حوار خاص لمجلة «الجمارك»: يجـب أن تتوافر في المنشـأة اشتراطات الأمن والسلامـة وأن تكـون معـدة بشـكل يسمح باستقبـال البضائع حسـب طبيعتها، ويكون تصميم المستودع وتخزين البضائع بما يمكّن موظفي الجمـارك من إجـراء عملية الجرد في أي وقت، وكذلـك إنشاء مكاتب ونقاط جمركية على نفقة المستثمر تتضمـن كافة المستلزمات من أثاث مكتبي وأجهزة وكافة المستلزمات التي تعزز الأمن والرقابة الجمركية.

وأضاف أن مدة الإيـداع سنة واحدة قابلة للتجديـد بموافقـة سعادة رئيـس الجمارك. والمستثمـر غـير معفي مـن دفـع الضريبة الجمركيـة على المعدات والأجهـزة المستوردة من الخـارج للاستعمال في المنشـأة، وتعتبر الجهة المستثمـرة مسئولة عن البضائع، وعند فقدانها يجب إشعار شئون الجمارك مباشرة.

كمـا لا يتـم السمـاح بدخـول أو خروج البضائـع إلا وفقاً لإجراءات التخليص الجمركي المتبعة في هـذا الشأن من خـلال استخدام الحاسب الآلي في عملية حركة البضائع، والربط مع نظـام التخليص الآلي للجمـارك والسماح لموظفي شئون الجمـارك بدخول المنشأة في أي وقت.

وبين أنه على المستثمـر أن يقدم كشف بالمعلومـات التي تطلبهـا شئون الجمارك عن العامليـن، كما يحظر إيداع البضائع الممنوعة وفقـاً للقوانـين النافذة، ولا تـودع البضائع المقيـدة إلا بترخيص من جهـات الاختصاص، وكذلك البضائع المخالفة للملكية الفكرية.

وتضمـن الحـوار تفاصيـل متنوعـة حول منطقـة البحريـن اللوجستية وكيفيـة العمل بها، وإجراءات التفتيـش المتبعة، وغير ذلك من الأمور ذات العلاقـة... وفيما يلي تفاصيل الحوار:

مـاذا تتضمـن منطقـة البحريـن اللوجستية حالياً؟

تتضمـن حالياً عدة مستودعـات مستثمرة من قبـل (7) شـركات متخصصـة في مجال التخزين واللوجستيـات، ويقتصر نشاطها حالياً على عمليات التخزين والتي تتم بموجب بيان المنافيست.

وتستغـرق عملية التخزين من أسبوع إلى أسبوعين على أقصى تقديـر لإستكمال إنهاء الإجراءات الجمركية المتعلقة بعمليات الإستيراد والتصديـر، وكذلـك إلـى التخزيـن بنظام الضريبـة الجمركيـة المعلقـة (Bonded)، وبالإضافة إلى شركـة «بيتومينا» التي تقوم بتحويل مادة الأسفلت مـن الحالة السائلة إلى الحالـة الصلبـة وتعبئتهـا في أكياس بغرض التصدير إلى خارج مملكة البحرين.

وفي المستقبـل سـوف يتـم السمـاح بممارسـة نشاطات القيمـة المضافة في المنطقة اللوجستيـة مثـل التغليف وإعـادة التغليف، وتجميع المكونـات والوزن والمـزج والتعبئة والتفريـق والفرز والاختبـار والتصليح وبطاقات التعريـف بطاقات الأسعار والرمـوز (التسعيرة) وتكويـن المجموعات وتجميـع البضائع على منصات نقالـة والطباعة والتغليـف بالألمنيوم وخدمات تخزين المواد الجافة والمبردة وكذلك لوجستيات الطرف الثالـث والشحن والتخليص وخدمـات سلسلـة التوريـد، إذ تعتبر منطقة البحرين اللوجستية إمتـداد إلى ميناء خليفة بن سلمان.

ماهـي طبيعة العمل في المنطقة اللوجستية؟

تقوم إدارة جمارك المنافذ البحرية بالعمل على مـدار الساعـة في المنطقـة اللوجستية، حيـث تشرف علـى عمليات التخزيـن، وعند عملية خـروج البضاعة من مستودعات المنطقة اللوجستيـة وتحويل البضاعـة من مستودعات المنطقـة اللوجستيـة إلى النقطـة الجمركية، وتصديـر البضاعـة إلى دول مجلـس التعاون والدول الأخرى.

ومـا هـي الخدمـات التـي تقدمها إدارة جمـارك المنافـذ البحريـة في المنطقة اللوجستية؟

ضمـن سياسـة الإدارة العليـا بشئـون

الجمـارك– وعلى رأسها سعادة رئيس الجمارك مـن خـلال توجيهاتـه وتعليماتـه السديدة والمباشرة في هذا الشأن– وبدعم ومساندة من المدير العام للإدارة العامة للتخليص والتفتيش الجمركـي في بسـط المزيد مـن التسهيلات وخلق بيئـة جاذبة للمستثمريـن في المنطقة اللوجستيـة، إيماناً منهما بأهميـة دور شئون الجمـارك في دوران عجلـة التنميـة وتنشيط اقتصـاد المملكـة من خـلال إزالـة العوائق، ويتـم توفير الخدمـات المتميـزة للمستثمرين والمتعاملين مع شئـون الجمارك وبسرعة في الإنجاز، وجميع هذه العوامل تفضي إلى سرعة حركة تنقل البضائع من وإلى مملكة البحرين.

ماهي الإجراءات المتبعة في عملية التفتيش بهـذه المنطقـة وغيرها من المناطق؟

حصـول المعلومـة قبـل (24) ساعة من وصول القطعة البحريـة، وقيام ضابط الجمارك بعمليـة التفتيش المبدئي، ويتـم التنسيق مع مركـز العمليات الجمركية عن عملية إفساح الدخول،لإبلاغ الجهات المعنية الأخرى والتأكد من جميـع المستندات المطلوبـة من قبطان القطعة البحرية.

كمـا يتم سؤال قبطـان الباخرة عن وجود أي ممنوعـات أو مقيدات، وعليـه تبدأ عملية التفتيش لكافة مرافق القطعة البحرية، والمتمثلة في مخازن الباخرة، غرفة القيادة، غرف البحارة، المطابخ، غرف محركات الباخرة.

وفي حـال السماح برسـو القطعة البحرية عنـد الرصيف يتـم الإشـراف علـى عمليات التفريغ، كما تتم الإستعانة بوحدة جناح الاثر (K–9) عند إرتفـاع المخاطر وأحياناً بصورة عشوائية.

وكذلك يتـم طلـب المستنـدات التالية من قبطان القطعـة البحريـة–إذن المغادرة مـن آخـر ميناء (PERMATION FOR VESSEL TO DEPART) وبيـان حمولـة الباخـرة أو القاطـرة (TUG CARGO MANIFEST) وبيانـات تفصيل الحمولة (BILL OF LADING) وتصريح عـدم وجود ممنوعـات أو محظورات (NIL LIST) وأيضـاً طلـب قائمة البحارة (CREW LIST) ومـن ثم قيـام قبطان الباخرة بالتصديق على استمارة قائمة البضائع.

في حـال وجـود بضاعـة، ماهـي الإجـراءات المتبعة مـن قبل شئون الجمارك؟

قيـام المخلص بإنهـاء إصـدار المستندات والتأكد من البيـان الجمركي وكافة المرفقات من الفاتـورة، قائمـة المحتويات، وشهـادة المنشأ، واستمارة شحن وتفريغ (APPLICATION FORM) القطـع البحريـة، في حال وجود بضاعة مصدقة مـن قبل شئون الملاحة والموانئ البحرية وإدارة جمارك المنافذ البحرية.

وماهي الإجـراءات المتبعه فـي حالة

إلغاء الترخيص حال استعمال المنشأة في غير الغرض الذي أنشئت من أجله

على المستثمر أن يقدم كشفاً بالمعلومات التي تطلبها شئون الجمارك عن العاملين

إفساح مغادرة القطع البحرية؟ وماهي المستندات المطلوبة في المنفذ؟

قيام المخلص بإنهاء إجراءات إصدار إذن المغادرة من شئون الملاحة والموانئ البحرية (باخرة) أو إصدار بيان منافيست (قاطرة) من إدارة جمارك المنافذ البحرية، وكذلك قيام ضابط الجمارك بالتأكد بعدم فتح الختم الجمركي (SEAL) الموجود على مخازن الباخرة، والتأكد من مطابقة البيان الجمركي وبقية المستندات المتمثلة في الفاتورة ،قائمة المحتويات، استمارة الشحن والتفريغ (APPLICATION FORM) ودفع كافة الرسوم في حال وجود بضاعة، وبالإضافة إلى التأكد من استيفاء الضريبة الجمركية في حال تصديرها إلى دول مجلس التعاون، والتأكد من عدم وجود حجز من المحكمة والتصديق على إذن المغادرة.

كما يقوم ضباط الجمارك بتفتيش المسافرين وفحص متعلقاتهم عند الدخول، والقيام بالدوريات على مدار الساعة في المناطق الصناعية، والتي نتجت عنها عدة ضبطيات، والتدقيق على المواد المدعومة وعدم السماح بتصديرها إلى الخارج للمحافظة على مقدرات مملكة البحرين.

مامدى الاستفادة من الخبرات العلمية في مجال العمل؟

نظراً لسنوات الخدمة التي ناهزت 28 عاماً، تم اكتساب العديد من التجارب والإطلاع على الإجراءات في مختلف المنافذ الجمركية، وبالإضافة إلى حضور عدة ورش عمل ودورات تدريبية في المجال الإداري والجمركي، مما ساهمت في اكتسابي الخبرة الكافية، وكما تم استغلال تلك المكتسبات من خلال هذه التجارب سواء العملية أو العلمية بحيث تم توظيفها على أرض الواقع، والتي أسهمت في رفع كفاءة الإنتاجية حصيلة العمل الدؤوب مع كافة الزملاء من مسئولي ومنتسبي إدارة جمارك المنافذ البحرية، كما تشرف شعبة التفتيش على عدد (6) مستودعات خاصة يتم من خلالها التخزين بنظام الضريبة الجمركية المعلقة.

في الختام... هل من كلمة تود إضافتها؟

لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لسعادة رئيس الجمارك والمدير العام للإدارة العامة للتخليص والتفتيش الجمركي على الدعم المتواصل لإدارة جمارك المنافذ البحرية من خلال التواصل والمتابعة المستمرة، والتي لها بالغ الأثر في رفع معنويات منتسبي الإدارة والشكر موصول لكافة منتسبي إدارة جمارك المنافذ البحرية على الجهود التي يقومون بها والمخاطر التي تواجههم حرصاً منهم على أمن وسلامة المملكة.

أكدت أن توسعة الموانئ أهم تطور يهم التاجر.. الشيخة هند بنت سلمان آل خليفة:

رسوم الجمارك في البحرين طبيعية مقارنة بالبلدان الأخرى

حوار - مساعد ملازم / هالة الزومان:

أكدت رئيسة الاتحاد العالمي لصاحبات الأعمال والمهن البحرينية، الشيخة هنـد بنت سلمـان آل خليفة، أن مـا تفرضه البحرين مـن نسبة جمارك أنخفضت بشكل كبير، وأن هذه الرسوم طبيعية جداً مقارنة بالبلدان الأخرى.

وقالـت في حـوار شامل: إن شؤون الجمـارك عملت على تطوير تقنياتهـا المستخدمة في المنافذ الجمركيـة في البحرين من أجل جعل المملكـة مركزاً للتجارة الإقليميـة، فأدخلت تقنيات مستحدثة منها «تفعيل استخـدام مشروع أفق»، والذي يهدف إلى تسهيل التجارة المتزايدة بـين البحرين والأوساط التجارية الوطنية والدولية دون المساس بالتحصيل الضريبـي، كما تمت الاستعانة بعدد من التقنيات الأمنية المستحدثة في المنافذ الجمركية خلال عام 2014م.

وأضافـت أن توسعة الموانئ من شأنهـا أن تستقطب عدداً كبيراً من البضائع و تخدم جميع التجار. وقالت: لقد تعاملنا مع الجمارك منذ 41 سنة ولم نجد إلى الآن أي عقبات أو صعوبات.

وشـددت علـى أن رواد الأعمـال هم الأكـثر احتياجاً للدعـم والمساندة وأن ما يهمهـا في القطاع الصناعي هـو التصدير، مشـيرة إلى الخدمـات التي تقدمها الدولـة وغرفة صناعة وتجـارة البحرين والاتحاد العالمي لصاحبات الأعمـال والمهن البحرينية من مساندة للمستثمريـن الصغار، موضحة أن تبني المقبلين على سوق العمل أهم أهداف الاتحاد.

وقالت: إن اتفاقيـة التجارة الحرة

بـين البحرين وأمريـكا حققت فوائـد ضخمة للشركات في البحرين. وفيما يلي نص الحوار:

في البدايـة .. حدثينـا عـن بدايـات شركة الراشـد التي تشغلين فيها منصب رئيس مجلس الإدارة؟

تأسست شركـة الراشد بين المرحوم زوجي الشيخ راشد بـن حسن آل خليفـة والمرحوم هريشـن جاكتياني، وهو أحد أصدقائه منذ وقت الدراسة، وبعد وفاة الاثنين استلمت زمام الأمور عن زوجي، واستلم زمام الأمور عن شريكه أخوه الأصغر موكيش جاكتيـاني، واستمرت العلاقة بتفاهم وتعاون كبير وشفافية في العمل.

وكانـت بدايـة الشراكـة عبـارة عن محل صغير جداً بمنطقة القضيبيـة، ولما قرر صاحب العقار هدم المبنى وإنشاء آخر جديد كان هذا القرار «فاتحة خير على الشركة»، رغم أن أغلب الناسـ كانوا متأسفين علـى انتقال المحل من هذا المبنى، وهذا مـا دفعنا إلى تطوير العمل والسعـي إلى النهوض بـه في أي مكان كان، فتوجه زوجي إلى هيئة البلديات والتقى رئيسها في ذلـك الوقت المرحوم الشيخ عبدالله بـن محمـد آل خليفة، وكان هنالـك تعـاون وتسهيل لقطاع التجارة، ولأي شخص يرغب بـأن يستثمر بأي عمـل تجاري علـى أرض مـن البلديـة، فتم استئجـار أرض في منطقة السقية وأنشأنـا عليها المحل، ومازلنا إلى الآن محتفظين بهويته، وجددنا عقد استئجار الأرض لمدة أخرى، ومن ثم تطورت تجارتنا إلى أن فتحنا فروعا في مجمعات اللولو و مارينا مول و ستي سنتر، والآن لنا وجود في المحرق والرفاع أيضاً، وبدأنا بمحلات صغيرة حتى صارت كبيرة ومنتشرة بمجمعات البحرين في مختلف مناطق المملكـة، ومازلنا نحرص أن يكون لنا وجود في كل المناطق، ومنها الجفير و أي منطقة جديدة.

ما هي نظرتك العامة للسوق المحلي؟

السـوق المحلـي تنافسي بشـكل كبير، ولكي يستطيـع الفرد أن يعيشـ في أجواء المنافسـة فذلـك يتطلـب منه الصـبر، وبُعد النظر، والتخطيط الإستراتيجي لأوضاع السوق، وجميع هـذه الأمور لا تغيب عن بالنا كأصحاب الشركة، وذلك لتطويـر الشركة وجعلها تواكب منافسيها في السوق.

كيـف تخدمين قطـاع الصناعـة والتجارة من خلال موقعك بالغرفة؟

بالنسبة لي فـإن خدمة القطـاع التجاري من موقعي بالغرفة هي مسؤولية حديثة، ومن موقعي أجد أن الفئة التي أتعامل معها أغلبها من المؤسسات الصغـيرة والمتوسطة، والحقيقة أن رواد الأعمـال هم من يحتاجون إلى تقديم الدعم والمساندة، حيث أن الغرفة تضع نفسها موضع المسئولية للنهوض بالمؤسسات الصغيرة

تعاملنا مع الجمارك منذ 41 سنة ولم نجد إلى الآن أي عقبات أو صعوبات

والمتوسطـة، فهـي تقـدم الدعم والمسانـدة والمشورات الفنيـة لهـذه المؤسسات من خلال مجالس الإدارة واللجان المختصـة، وبالتعـاون مـع المؤسسـات والجهات المعنية، لحـل المشـاكل والصعوبـات التـي تواجه هـذه المؤسسات الصغـيرة والمتوسطة، وإيجاد الحلول والمقترحـات المناسبة لها، بالإضافة إلى بذل مجهود في تخفيف الأعبـاء المالية وتسهيـل إجراءات عمـل هذه المؤسسـات ومساعدتها في تسويق منتجاتها.

إن أكـثر ما يهمني في قطـاع الصناعة هو عملية التصدير، حيث أننا في بلد يعتمد على الاستـيراد في الأغلب، ولكن لا يمنع ذلك أن ينمـو ويتطور قطاع التصدير في المملكة ويأخذ شـكلاً أكبر، غـير أن برامج دعـم المؤسسات الصغيرة ورواد الأعمال كـ «ريادات» و«بلس 973» وبرنامج الحكومة «تمكين» كلها تسهم في تقـديم المساندة لهم والعمل على تخفيف الأعباء والصعوبات التي قد تواجههم في بداية مشوارهم التجاري مما سيفتـح لهم آفاقاً أرحب في هذا المجال.

كمـا أن المجلس الأعلـى للمـرأة يسند «ريـادات» وبنك البحريـن للتنمية، وتمكين تقدم أيضاً برامج متنوعـة تخدم هذا القطاع وتقـدم جوائز لتحفيـز المستثمريـن الصغار، وكذلـك وزارة التجـارة لديها اهتمـام وتدعم المشاريع الصغيرة، وكل هذه المصادر موجودة للـذي يبحث عنهـا ويود أن تكـون له تجارة مميـزة سيستفيد من الدعـم والخدمات التي يقدمونها.

حدثينـا عـن أبرز أهـداف الاتحـاد العالمي لصاحبـات الأعمـال والمهـن البحرينـي كونك رئيسة له؟

تبنـي المقبلين على دخـول سوق العمل كرواد الأعمال وأصحـاب المشاريع الصغيرة من أهـم أهداف وأنشطة النـادي، وتوفير الحاضنة لهم ليبدأوا عملهم بتكاليف أقل، لتخفيف جزء من الأعبـاء المالية عليهم، وذلـك كله حسب ما يتوفر لدينا من طلبـات، وقد نجحنا بتلبية طلبات الأغلبيـة إلا أنه مازال هنـاك رواد على قائمة الانتظار.

كما نسهل لهم المكـوث في الحاضنة بين سنة إلى ثلاث سنـوات، بحيث تشكل الحاضنة مرحلـة انتقال يمر فيها كل محـل تجاري، ومن ثم يفسح المجال لغـيره ليستفيد من مكانه، ومن المفـرح أنه خلال السنتـين اللتين دشنا فيها هذه الحاضنات وجدنا أن أكثر الموجودين يتطلعـون إلى الاستقلالية بأعمالهم خارج هذه الحاضنات، وقد تحقق على أرض الواقع مثالين لهـذا، أحدها في مجـال التصويـر والآخر في مجال تدوير المخلفات، وبهـذا نتوصل إلى أن الحاضنة حققت أهدافها، غير أن الذين نتبناهم هـم النخبة الذين نجد لديهم الموهبة والقدرة على التطويـر والدافع للعمل والإنتاج والدفع بعجلـة الاقتصاد الوطني، وهـذا ما دعانا إلى الإصرار على فكرة الحاضنة.

وأيضاً يهتم النـادي بتقديم ورش تدريب ودورات ومؤتمـرات، تصب جميعها في النهوض بإقتصاد البـلاد، وإيجاد مخرجـات من الرواد قادرين على المنافسة في هذا القطاع.

ما مدى ملاءمة رسوم الجمارك المفروضة على البضائع المستوردة؟

مـن الطبيعـي أن تفرض جمـارك على البضائـع المستـوردة، وأعتقد أن مـا تفرضه البحريـن من نسبـة جمارك والتـي انخفضت بشكل كبير، هي رسـوم طبيعية جداً، مقارنة بالبلدان الأخرى التي رسوم الجمارك فيها أعلى منـا، ونحن راضـون عنها لأنها أمـر معمول به في جميع دول العـالم، كما أن هنالك اتفاقية التجارة الحـرة التي تعفي البضائع القادمة من أمريكا من دفع أي رسوم جمركية.

وفتحـت اتفاقية التجارة الحـرة بين مملكة البحريـن والولايـات المتحـدة الأمريكية الباب لتحقيق فوائد ضخمة للشـركات في البحرين، فضلاً عن توقع المزيد من المنافع مستقبلاً مع تطـور الإتفاقية، وعلى الرغم مـن الأزمة المالية التي أصابت العالم، فـإن التجارة الدولية بين مملكة البحرين والولايـات المتحدة الأمريكية ما زالت في تطور وازدهار.

«الجمارك» طوّرت تقنياتها في المنافذ لجعل المملكة مركزاً للتجارة الإقليمية

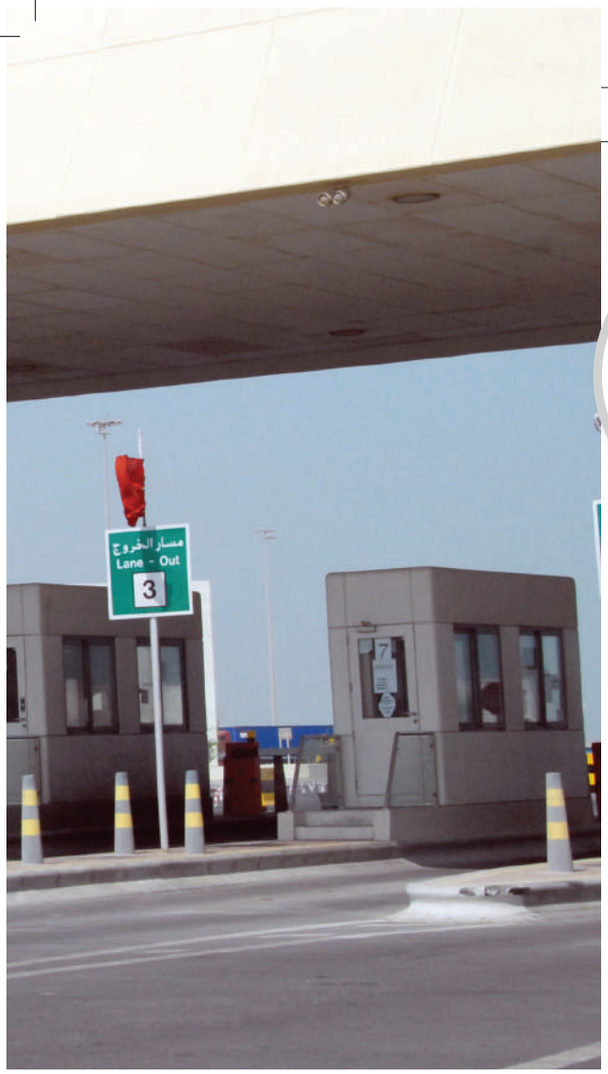

مـاهـي الـصـعـوبـات والـعـراقـيـل التي تواجهكم مع شئون الجمارك؟

لم نواجه في مـدة عملنا منذ 41 سنة إلى الآن أي عقبـات أو صعوبـات في تعاملنا مع شئـون الجمـارك، فالعملية تتم بـكل سلاسة منـذ أن تصـل البضاعة إلى البحريـن إلى أن نودعها المخازن، وشئـون الجمارك متعاونون ويحرصون أن تكـون إجراءاتهم بصورة سريعة وسلسة، وعدم تأخير البضاعة في أرض الجمارك

كله مراعـاة لمصلحة التاجر، هـذا بالنسبة إلى قطاعنـا الخاص، أما بالنسبـة إلى العلاقة بين غرفـة التجـارة والصناعـة وشئـون الجمارك، فهناك تعـاون كبير بين الجهتـين خصوصاً بشأن القضايا المتعلقة بالتشريعات الاقتصادية والشـؤون الجمركيـة من أجـل الدفع بعجلة الإقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات الخارجية.

مـا التطـور الـذي شهدتـه شئـون الجمـارك بـين الأمس واليـوم مـن وجهة نظرك؟

إن توسعـة الموانئ بحيث تستقطب عدداً كبيراً مـن البضائع لتخدم جميـع التجار هي أهم تطور يهم التاجر، وذلك لإسهامها في سرعة تخليص البضائع المستوردة، أما شئون الجمارك فتعمل علـى تطوير تقنياتهـا المستخدمة في المنافـذ الجمركية في البحريـن من أجل جعل البحرين مركزاً للتجارة الإقليمية، فأدخلت تقنيات مستحدثة في المنافـذ الجمركية منها «تفعيل استخـدام مشـروع أفق» والذي يهـدف إلى تسهيل التجارة المتزايدة بين البحرين والأوساط التجارية الوطنيـة والدولية دون المساس بالتحصيـل الضريبي، كما تمـت الاستعانـة بعدد من التقنيـات الأمنيـة المستحدثـة في المنافذ الجمركيـة خلال عام 2014م، لتعزيـز المستـوى الأمني مثـل تفعيـل الكاميرات الأمنيـة في المناطـق الصناعية، بالإضافة إلى إنشـاء سور شبكي في المنطقـة الصناعيـة بشمال سـترة، لتعزيز الرقابـة وإحكام السيطرة من خلال البوابات التي تخضع للحراسة على مدار الساعة.

ونحن نتطلـع دائماً أن نكون على علاقة قويـة مع الجمـارك، خصوصاً وأننـا لم نلمس إلا كل التعـاون والتسهيلات منهـم، منذ أن كانت تابعة لوزارة الماليـة إلى انتقال تبعيتها لـوزارة الداخليـة، خصوصـاً وأن الإجراءات تم تطويرهـا والتعجيل بها، بمـا يعكس اهتمام المملكة بالنواحـي الأمنية والتطوير في النشاط الإقتصادي، بحيث أن التاجر لا يخسر أي مبالغ بسبب تأخير البضائع.

تبني المقبلين على سوق العمل أهم أهداف الاتحاد العالمي لصاحبات الأعمال والمهن

وماذا عن الاستيراد؟

البضاعـة تأتينا مـن منطقة جبل علي في أبوظبي، وهذه العملية تقدم تسهيلات لإنتقال البضاعة بين دول مجلس التعاون.

كلمة أخيرة تودين توجيهها؟

البحريـن بلد أمان واستقـرار، واتمنى أن تقدم تحـت قيادتنا الرشيـدة الدعم لجميع القطاعات بما فيها التجارة، لكي ينمو الإقتصاد، ويعـود على الفـرد وعلى مستـوى المعيشة بالنفع والخير.

(96) دورة محلية وخارجية بمشاركة (772) من منسوبي شئون الجمارك

معهد التدريب الجمركي.. جهود متميزة في عام 2014م

يقع على عاتق معهد التدريب الجمركي في شئون الجمارك العديد من الواجبات والمسؤوليات، لغرض تحقيق أهداف إدارة التدريب والتطوير، المنبثقة من أهداف ومهمة شئون الجمارك الرامية إلى دعم الإقتصاد وحماية المجتمع، وتقديم أفضل الخدمات الجمركية في ظل الأنظمة الحديثة.

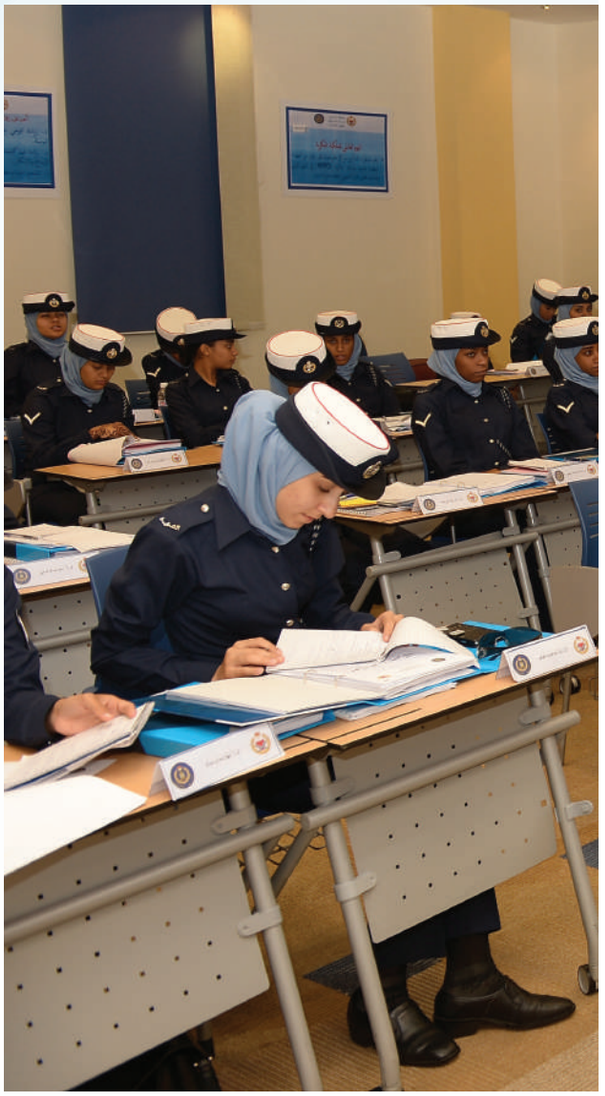

تأهيل مدربين كمحاضرين وللإشراف البرامجي والتدريب على أجهزة الفحص بالأشعة

من هـذا المنطلق، حقق معهـد التدريب الجمركي خلال عـام 2014م، إنجازات كبيرة تميزت في نوعية البرامـج التدريبية التي من شأنها أن تحقق أهداف إدارة التدريب والتطوير. وهذه الأهداف تتمثل في:

- المساهمـة الفاعلة في بناء قوة عمل ذات كفاءة عالية في مجال العمل الجمركي.
- إعداد وتأهيل كوادر جمركية قادرة على تسلم مسئوليات قيادة العمل في المستقبل.
- تنمية المهارات الإدارية والمالية والقانونية وتأهيل وإعداد صف أول من المدربين.
- تنميـة المعرفة لـدى العاملين بأحدث الأساليـب والتقنيات وتنمية مهـارات الحاسوب المستخدمة في العمل الجمركي.
- تبادل الخبرات الفنية والمعرفية من خلال الشراكة مع دول الإقليم والمنظمات الدولية.
- تنمية السلوكيات الخاصة بالولاء والإنتماء الوظيفي وأخلاقيات وسلوكيات العمل والمهارات اللغوية.
- دعـم سياسـة بنـاء المقـدرة وتوفير التجهيـزات والأدوات اللازمـة، وتفعيل قنوات الاتصال والتعلم بين الموظفين.

وقد بلـغ عدد الدورات المنجزة (96) دورة، تم عقد (37) منهـا في معهد التدريب الجمركي و (59) كـدورات خارجيـة أو دورات تم ابتعـاث موظفين لها، فقد بلغ المشاركين في تلك الدورات (772) موظف من منسوبي شئون الجمارك.

وفيمـا يلـي تفصيـلاً لإنجـازات المعهد الجمركي خلال العام الماضي :

أولاً: برامـج تدريـب المستجديـن في شئون الجمارك :

تحقيقـاً للهدف الأول المتعلـق ببناء قوة عمل قـادرة على القيام بالعمـل بكفاءة، أقام معهـد التدريـب الجمركـي برامـج تدريبية للمستجدين تقوم على عدة محاور أساسية، من شأنهـا أن تعمل على تأهيلهم ليكونوا قادرين على القيام بالأعمـال الجمركية، والانخراط في العمل الجمركي، وذلك على عدة مراحل.

وقـد قامت شئـون الجمـارك بعقد عدة برامـج تدريبيـة للمستجديـن في شئـون الجمارك، وبمـدة زمنية تصل إلى ثـلاث أشهر للبرنامج الواحد حسب المراحل التالية:

المرحلـة الأولى : تأهيـل المستجدين في المهارات الأساسية في الاعمال الجمركية.

ويتـم مـن خـلال هـذه المرحلـة تدريب الموظفـين المستجديـن على مهـارات تدقيق الوثائـق والقـدرة علـى القيام بأعمـال الدورة المستنديـة، لغايات التخليـص على البضائع، والتدرب على أحـدث الأنظمة في التصريح عن البضائـع، وتدريـب المشاركين علـى التعرفة الجمركيـة، والقيمـة الجمركية حسـب الأنظمة الدوليـة، والإجراءات الجمركيـة، والتعرف على إجـراءات المنافـذ البريـة والبحريـة والجوية، والتعـرف على القانون الجمركـي الموحد لدول مجلس التعاون، والمهارات الأساسية في تفتيش المسافرين، من خلال تقـديم عروض لضبطيات تم ضبطها في شئون الجمارك.

المرحلة الثانية: تأهيل المستجدين في المهارات المساندة للأعمال الجمركية.

وتشمل هذه المرحلة تدريب الموظفين على المهارات الأساسية، التي تساند الموظف في أعماله، مثل التدريب على مهارات استخدام الحاسوب، ومهارات استخدام أجهزة فحص الأشعة، وكذلك التدرب على أساسيات المحادثة في اللغة الإنجليزية.

المرحلة الثالثة : التدريب العملي في المنافذ الجمركية.

وتتضمن هذه المرحلة أسلوب التطبيق العملي على أفضل الممارسات الجمركية في الحدود، من خلال الإشراف على المتدربين من قبل مدربين في المنافذ الجمركية، ومدربين من معهد التدريب الجمركي، بقصد إدماجهم في بيئة العمل الجمركية، من خلال التطبيق العملي.

ثانياً: الدورات المتعلقة بالمهارات الأساسية للأعمال الجمركية للموظفين العاملين في الجمارك :

عقد المعهد دورات في مجال بناء قوة جمركية قادرة على القيام بالأعمال الجمركية وهي كالتالي:

دورة رفع الحس الجمركي وتدريب مدربين:

ويتم خلالها التعرف على مهارات تدريب المدرب، والتعرف على المهارات الأساسية في مجال احتساب القيمة واكتشاف الغش التجاري، ومعرفة القواعد التفسيرية للتعرفة الجمركية، والتعرف على أساسيات إدارة المخاطر، وعلى أسس ومفاهيم جمركية متطورة.

دورة أساليب التهريب الحديث وطرق مكافحتها:

ويتم من خلال محاورها التعرف على نظام إدارة المخاطر، والتعرف على وسائل أو طرق الغش التجاري، وعلى طرق غسل الأموال، وعلى طرق متعددة في التهريب وأساليب مكافحتها، والتدرب على معرفة أماكن تهريب البشر.

دورة في أساسيات المخاطر:

وتتضمن محاور هذه الدورة التعرف على اتفاقية كيوتو المعدلة لعام 2006م، ومعرفة أسس التحليل ومعرفة مصادر المعلومات للمخاطر، والتعرف على خطوات نظام إدارة المخاطر، والتعرف على كيفية استفادة المخاطر من المعلومات المتوفرة لدى منظمة الجمارك العالمية، والتعرف على أدوات نظام المخاطر.

دورة القيمة الجمركية:

وتتناول الدورة المواضيع الرئيسية في التعرف على طرق التقييم الجمركية، والتعرف على كيفية خطوات سعر الصفقة، والتعرف على شروط التسليم والتعرف على كيفية الخروج من سعر الصفقة، والتعرف على كيفية بناء قاعدة القيمة الجمركية.

دورة كيفية كتابة محضر الضبط ودورات تعريفية بواجبات المخلصين.

دورة التعرفة الجمركية.

وللتعرف على القواعد التفسيرية للتعرفة الجمركية، والتدرب على كيفية التصنيف ومعرفة الملاحظات وأسس التصنيف، يتم طرح الدورات وورش العمل التالية:

دورة التدقيق والرقابة الجمركية:

ويتم من خلالها التعرف على الإجراءات الجمركية ومهارات وأساسيات التدقيق الجمركي.

دورة فحص الأشعة:

وتتضمن التدرب على مهارات اكتشاف الأجسام من خلال فحص الأشعة، والتدرب على كيفية التعامل مع جهاز فحص الأشعة في اعمال التفتيش.

- دورة في التخطيط الإستراتيجي في عام 2014م.
- دورة أمن الوثائق من خلال مدربين معتمدين في وزارة الداخلية.
- ورشة عمل عن الحقوق الدستورية للمرأة البحرينية لعام 2014م.

ثالثا: البرامج المساندة للأعمال الجمركية:

أمـا في مجـال التدريـب علـى المهارات الأساسية المسانـدة للأعمال الجمركية، فقد تم إرسال موظفـي شئون الجمـارك للمشاركة في دورات معهـد الإدارة العامـة في البحرين، أو معاهد جمركية مختصـة أو معاهد دولية خارج مملكة البحرين، مثل دورات في «أسرار معالجة البيانـات وطـرق تحليليهـا» و«إدارة الغياب المرضي»، و«مهـارات تتعلق بالأعمال الإدارية والإشرافية والمحاسبيـة» و«طرق التعامل مع الجمهور» و«القيادة والإبداع» .

رابعاً: الوظائف الإشرافية:

يتـم في برامج تدريب الوظائف الإشرافية تمكـين الموظفـين العاملـين في الوظائـف الإشرافيـة من مساندة المعهـد التدريبي في إقامة البرامج التدريبية.

وقد قام معهد التدريب الجمركي من خلال دورات رفع الحس الجمركي وإعداد المدربين، من تأهيل مدربين قادرين على إعطاء المحاضرات والإشراف على البرامج التدريبية بفعالية وبمهارة عالية، وكذلك إعداد مدربين في مجال التدريب على أجهزة الفحص للبضائع بالأشعة.

خامساً: إعداد المناهج الجمركية:

قـام المعهـد بإعـداد مناهـج تدريبية تتعلق بالمواضيع التالية :

1 – منهج القيمة الجمركية.
2 – منهج مفاهيـم جمركيـة ومهارات الدورة المستندية.
3 – منهج رفع الحس الجمركي.
4 – منهـج التدقيـق والإجـراءات الجمركية.
5 – منهج إدارة المخاطر وتطبيقاتها.
6 – منهـج أساليب التهريـب الحديث وطرق مكافحتها.
7 – منهج التعرفة الجمركية.

سادساً: الـدورات والإنجازات على مستوى الإقليم « 2014 » ومحاورها الأساسية:

• دورة إقليميـة في نظـام « CEN»، بمشاركة مـن دول مجلس التعـاون الخليجي ومن قبل منظمة الجمارك العالمية.

• كيفيـة عمـل النظـام في دول الإقليم « IN&OUT».

• قاعدة المعلومات المتاحة لدول الإقليم.

• دورة إقليميـة في إدارة المخاطـر مـن خـلال منظمة الجمـارك العالمية « WCO»، وبمشاركة من دول مجلس التعاون الخليجي.

• التعرف على معايـير اتفاقية «كيوتو» وخطوات نظام إدارة المخاطر.

• التدرب علـى كيفية الإستهداف ومراقبة الشحنات وكيفية مراقبة المسافرين.

• دورة إقليميـة في المشغـل الإقتصادي «AEO»، مـن خلال منظمة الجمارك العالمية وبمشاركة دول مجلس التعاون الخليجي.

• التعـرف علـى المشغـل الإقتصـادي والتعـرف على الإطار الآمـن في عمل المخاطر، والتعرف على قوائـم التسهيل، والإطلاع على التجارب اليابانية والهولندية والماليزية في عمل المشغل الإقتصادي.

• دورة إقليمية بخصوص اتفاقية سايتس، بالتعـاون مـع المجلـس الأعلـى للبيئـة، وتضمنت«ورشـة عمل تنظيم التجـارة الدولية بالحيـاة الفطريـة وتنفيذ اتفاقيـة سايتس»، والتعـرف على الفطريـات والحيوانات المعرضة للإنقراض والجهـود الدولية والإقليمية في هذا المجال.

06
APM TERMINALS
RATED LOAD 50 T
Exceptional load 61 T
06
MAERSK
SEALAND

الخبير الاقتصادي الدكتور أكبر جعفري لـ«الجمارك»:

البحرين ضمن الأوائل جمركياً.. وسوف نصل إلى مصاف الدول المتقدمة

حوار - مساعد ملازم/ هالة الزومان :

أكد الخبير الإقتصادي والرئيس التنفيذي لاستشارات جافكون لتحسين الإنتاجية والأداء الدكتور أكبر جعفري ضرورة إتباع سياسة «الموظف الواحد» في التعامل مع المستثمرين لتحفيزهم على الاستثمار في مملكة البحرين، خاصة أن المملكة منطقة جاذبة جداً ولديها الإمكانيات الكافية لاستثمار جيد.

وأضاف – في حوار خاص لـ «الجمارك» – أن البحرين تتميز بأنها ضمن الأوائل جمركياً، مطالباً بمزيد من التطوير حتى نصل إلى مصاف الدول المتقدمة جداً في هذا الشأن.

وتحدث عن أن حد الإستقرار المادي للأسرة – وفقاً لبعض الدراسات – يقع بين ثمانية آلاف دولار كحد أدنى وثلاثة عشر ألف دولار كحد أقصى سنوياً، ومادون الحد الأدنى وفوق الحد الأقصى يأتي بنتيجة عكسية، مؤكدا أنه لا إرتباط بين السعادة وبين الدخل المادي.

وقال: إن التقلبات الإقتصادية تمثل مشاكل طبيعية، لكن التعامل معها هو بيت القصيد.

وأكد ضرورة تأهيل صف ثاني وثالث من القيادات خشية أن « نحرق الجسور من خلفنا».. وإلى تفاصيل الحوار:

تتميز مملكة البحرين بالإنفتاح الإقتصادي وقدرتها الكبيرة على جذب الإستثمارات.. من وجهة نظرك ماهي المحفزات الإضافية التي ترى ضرورة وجودها لجذب مزيد من أصحاب الأعمال؟

أرى ضرورة توفر شئ واحد فقط هو التناغم بين الجهات الحكومية المعنية بشأن الإستثمار أو التي لها علاقة بالتعامل مع المستثمرين، فالإمكانيات موجودة بفضل الله ثم بالجهد الذي تبذله وزارة الصناعة ومجلس التنمية الإقتصادية لجذب الإستثمارات جيد جداً، إلا أن المستثمر يصطدم أحياناً بأمور إجرائية صغيرة مع وزارات ذات صلة بعمله، والمفروض هو إتباع سياسة «الموظف الواحد» بحيث يتعامل المستثمر مع موظف واحد ينجز له كل شيء من خلال الوزارات

المملكة منطقة جاذبة جداً ولديها الإمكانيات الكافية لإستثمار جيد

المعنيــة، فقط تنقصنا الإرادة لفعل ذلك حتى لانصبح بيئة طاردة للإستثمارات.

الجمـارك تنتهـج نظـام «النافـذة الواحـدة الإلكترونيـة» وتطـور أداءهـا بمـا ييسر على المتعاملين معها .. كيف ترى هذا الأداء الآن؟ وكيف يمكن أن يتجه إلى أعلى مستوى؟

شئــون الجمــارك مثل غيرها مــن الهيئات التى لها علاقة مباشــرة بالحركة الإقتصادية في البــلاد وأرى ضرورة إزالة جميــع العوائق أمامها لتعمــل بأعلى كفاءة ويســر.. صحيح أننا في مرتبة متقدمة دوليــاً ونحسب ضمن الأوائل في نظام الجمارك ولكن هناك مــن يسبقنا، لذلك أطالــب بمزيد من التطوير في منهجياته وآلياته، مثل مــا يحــدث في أمريــكا والمكسيك حيث يعتمــد التفتيش مثلاً هناك على نظام العينات العشوائيــة ويتبعــون أسلوبــاً إنتقائياً يضمن سرعــة وسهولة الإنجاز..أوكــد أيضاً على ضرورة مواجهة أي مشكلات تعوق عمل الجمارك، ولابد من تطوير التشريعات والاهتمام القوي بالتدريب المستمــر وتوسيــع الصلاحيات حتــى يتمكن الموظف مــن أداء عملــه بكل كفــاءة ومعرفة، لابــد أن نكون إيجابيين ومبادرين بحلول غير تقليديــة تمكن شئون الجمارك من الوصول إلى مصاف العالمية وهذا يمكن أن يحدث بإذن الله.

تحدثــت كثيراً عن معادلــة الناتج المحلي ورفاهيــة الفــرد.. وقلــت إن السعــادة الإقتصاديــة لا علاقة لها بهذه المعادلة .. كيف ذلك؟

هناك فرق بــين السعادة والراحة، فالدخل المادي قد يعطي درجة كبيرة من الراحة واللذة الآنية لكنــه ليس بالضرورة ان تحقق السعادة، ذلك أن الراحة تزول بزوال المؤثر، لكن السعادة تأتى من داخل الإنسان مهما كانت درجة دخله، ويجب تحفيزها باستمرار.

صحيــح أن شح المــال يؤثر سلبــاً على سعــادة الإنسان، لكنه لا يعدمهــا، والمشكلة عندنــا أننا نمتلك الرفاهيــة وننتمي إلى نسبة الخمسة بالمائة الأعلى رفاهية في العالم، لكن هذا لا يعني أننا سعداء بالكامل.

هناك مــن الإقتصاديين من يرجح أن حد الإستقــرار المادي للأسرة يقع بين ثمانية آلاف دولار كحد أدنى وثلاثة عشــر ألف دولار كحد أقصى سنوياً، ومادون الحد الأدنى وفوق الحد الأقصــى يأتــي بنتيجة عكسيــة، أي لايحقق السعــادة، فالفقر يسبب مشكلة في الإحتياجات الأساسيــة للحياة، لكن الثراء يقود إلى الرفاهية الزائــدة التي تمثل خطراً حقيقياً على الإنسان، وكلا الطرفــين «الفقير والغنــي» يحتاج إلى المال إمــا لإشباع حاجــات حقيقيــة أو حاجات نفسيــة، وبالنسبة للفقير يمكــن أن نقول: إن الرضــا الحميد قــد يدفعه لتحســين مستوى معيشته، أما الثراء فظاهرة طبيعية أزلية موجودة لايمكن التحكم في نتائجها أو توجيهها، فمثلاً 85 شخصاً في العالم يمتلكون ما يمتلكه نصف سكان الكــرة الأرضية، أي يمتلكــون ما يمتلكه 3.5 مليار نسمــة، كذلك تمتلك خمس عائلات في بريطانيــا ما يمتلكــه 20% مــن الشعب البريطــاني، فهل نحــارب الأثريــاء؟! لا يجب أن نحــارب الأثرياء، لأنهــم خارجين عن نطاق سيطرة أي أحد ، لكن يجب أن نمكن محدودي الدخــل ونطور قدراتهم بحيث يحسنوا مستوى معيشتهــم، ولابد أن تســانــد ذلك التوجهات الحكومية بتوفــير الخدمات الأساسية وكثير من التوعية.

كثــيراً مــا يتكــرر في حديثــك العــام أن البحريــن دولــة غنية جداً ولا خــوف عليها من تدهور أسعار النفط، كيف ذلك والكل يستشعر الخطر؟

التقلبـات الإقتصادية من وجهة نظري هي مشاكل طبيعية لكن إمكانية التفاعل أو التعامل معها هـي بيت القصيد، ففـي الأربعين سنة الماضية رأينا كيف تعاملت الحكومة مع الأزمات بشكل جيد، فلم تحد من الخدمات ولم تخفض الرواتب ولم يشعـر المواطن البحريني بتقلبات الأزمة المالية العالمية التي مرت في 2008، وأنا متأكد أن الحكومة لديها احتياطيات وإمكانيات تستطيـع بهـا التغلـب علـى أي صعوبات، فالمحافظ المالية لدينا مرنة وذكية جداً.

شركاتنا ومؤسساتنا بحاجة إلى تأهيل قيادات صف ثاني وثالث

ومـن المؤكـد أن هذا الوضـع لن يدوم وسوف تتعدل الأمور، لكننـا يجب أن نتعامل بآليـات جديدة ومختلفة مع مـا يستجد، من خـلال الاستعانة برجال أصحـاب حكمة ودراية سـواء من الحكومة أو القطاع الخاص، المهم أن نحسن الأداء الإقتصادي ونتابع مؤشرات الأداء بشكل جـاد. لاشك أن انخفاض أسعار النفط سيؤثـر سلباً لكن الأمـور ستعود إلى طبيعتها خلال أربعـة إلى ستـة أشهـر، وتبقى بعض الأضرار التي يمكـن أن تستمر لعامين، وترميم الأضـرار يحتاج إلى وعي ويقظـة، باستحداث آليات لصد الارتدادات الناتجة عن هذا الوضع، فمن الممكـن أن تتأثر أسعار المـواد الأساسية والخدمـات التعليمية مثلاً، وساعتها يجب الحد من هـذه الإرتدادات. وفي الخلاصـة أنا لست خائفاً من تدهـور أسعار النفـط، لكن تخوفي الأساسي من الفسـاد وسوء الأداء الإقتصادي، وهذا ما يجب التغلب عليه.

قلت إن البحرين بحاجة إلى تدريب قيادات الصف الثاني..هل هناك مؤشرات تعكس ندرة أو عجز في قيادات الصف الثاني؟ وما هو العلاج؟

هنـاك قلة قليلة مـن المؤسسات والشركات في مملكـة البحرين مهتمـة بإحـلال قيادات الصـف الثاني والثالث، وعندهـا برامج لذلك، أما الظاهرة المقلقة حقاً هي أن كثيراً من المدراء بعدما يحققون نجاحـاً يقعون في فخ الغرور ويفكرون أنهم من نوعية أخرى.

المشكلة أن الجهات والشركات لا تهتم كثيراً بهذا الملف الخطـير، وبعضهم يكتفي بالرغبة في استحداث صف ثـاني وثالث لكنه لا يفعل شيئـاً، وبعضهم يكتفي بحسـن النية، وهذه مشكلـة لأننا سوف نحرق الجسور من خلفنا وهو ما يمثل خطراً على الشعب والحكومة معاً..يجب الانتباه لهذا الأمـر، وأرى أن الشركات والجهات الحكومية عليها أن تتخذ برامج جادة وواضحة لإحـلال الصف الثاني والثالـث، كما يجب على الهيئات والجهات المعنيـة بجودة الأعمال مثل تمكين والبنـوك وغيرها أن تشـترط للحصول علـى خدماتها توفـير برامج لتأهيـل قيادات جديدة وتمكينها.

ومضة على نص

الطبيعة القانونية للمصادرة في القضايا الجمركية(1)

الدكتور: محمد إبراهيم التميمي
المستشار القانوني بشئون الجمارك

يمكـن القول إن الطبيعة القانونية للمصادرة في القضايا الجمركية كانت ولا تزال تمثل واحدة مـن أكثر القضايا اختلافـاً بين الأنظمة القانونيـة، ففي الوقت الذي اعتـبرت فيه بعض الأنظمـة القانونية أن المصادرة في القضايـا الجمركية ما هي إلا عقوبة (تكميلية) أو تدبـير احترازي، شأنها في ذلك شأن المصادرة (الخاصة) في القضايـا الجزائيـة الأخرى، وبما يترتب علـى ذلك من أثر يستوجـب تطبيق ذات القواعد والأحكام القانونية علـى كليهما، بما في ذلك دورانهما وجوداً أو عدماً في بعضـ الأحيان مع العقوبة الأصلية، نجد أن أنظمة قانونية أخرى قد ذهبت مذهباً مغايراً تماماً لهذا الاتجاه.

إذ نصت صراحة ضمنا على أن المصادرة المنصوص عليها في قانون الجمارك ما هي إلا تعويض مدني للإدارة، وبما يترتب على ذلك النص من اختلاف في الأحكام عن تلك التي تبناها القانون العام بشأن المصادرة وأهمها عدم سقوط المصادرة المحكوم بها في القضايا الجمركية بالعفو العام .

وتبعاً لهذا الإتجاه القانوني فقد ثار التساؤل حول ماهية المصادرة في القضايا الجمركية، وما هي طبيعتها القانونية، وبالإجمال فقد ثار التساؤل حول المصادرة المحكوم بها في هذه الدعاوى، فهل هي من قبيل العقوبات، أم أنها من قبيل التعويض المدني للإدارة؟

ونتيجة لذلك أيضاً، فقد ظهر خلاف قانوني آخر حول الجهة التي تملك سلطة فرض أو تقرير المصادرة في القضايا الجمركية، فهل فرضها في هذه القضايا هو أمر من اختصاص القضاء وحده، ووفقاً للقواعد العامة التي نص عليها وتبناها القانون العام في هذا الشأن، وبحيث لا يتصور وجود مصادرة دون وجود حكم قضائي نهائي(قطعي) يقررها، وبما يعني أيضاً أن المصادرة لا تكون إلا قضائية مبينة على حكم قضائي صادر عن سلطة قضائية مختصة، ووفقاً لأحكام الدستور وبناء على القانون، وذلك من خلال ما يطلق عليه مصطلح «المصادرة القضائية»، أم أن للإدارة أن تستقل بفرضها على اعتبار أن فرضها في القضايا الجمركية ما هو إلا عملٌ من أعمال الإدارة التي تستقل بها دون غيرها من السلطات الأخرى في الدولة، وبحيث لا تحتاج الإدارة تبعاً لذلك لصدور حكم قضائي بها، لكونها من الأمور التي تملك الإدارة سلطة تقريرها أو فرضها، وذلك من خلال ما يطلق عليه مصطلح «المصادرة الإدارية»، أم أن فرضها قد يكون عملاً ذا طبيعة خاصة يمكن معه لكل من القضاء والإدارة وبحسب مقتضى الحال القيام بفرضها و تبعاً لتوافر الشروط المقررة قانوناً لذلك.

وبناءً على هذا الإختلاف بين الأنظمة القانونية، نشأ خلافٌ فقهي بين الباحثين القانونيين في مجال المصادرة في القضايا الجمركية، سواءً من حيث طبيعتها القانونية والأحكام القانونية التي تخضع لها تبعاً لذلك، أو من حيث السلطة المختصة بفرضها.

وفقاً للمادة (139) من قانون الجمارك الموحد تعد المصادرات المنصوص عليها تعويضاً مدنياً للإدارة ولا تشملها أحكام العفو العام

والحقيقة أن هذا الإختلاف القانوني وما ترتب عليه من إختلاف فقهي، هو ما أدى إلى إلقاء الضوء على موقف قانون الجمارك الموحد من هذا الأمر، سواء من حيث الطبيعة القانونية للمصادرة في القضايا الجمركية أو من حيث الجهة التي تملك قانوناً سلطة إيقاعها في تلك القضايا، مع التأكيد على وجوب الأخذ بعين الاعتبار بوجود بعض الإختلاف في النصوص القانونية بين أحكام المصادرة في القضايا الجمركية وبما لها من طبيعة خاصة وفقاً لما نصت عليه بعض التشريعات الجمركية، وبين المصادرة التي يحكم بها في إطار القانون العام وبالأخص بناءً على القوانين الجزائية المتفرعة عنه. فما هو موقف قانون الجمارك الموحد من ذلك ؟.

أولاً: الطبيعة القانونية للمصادرة في القضايا الجمركية:

بإلقاء الضوء على نص المادة (139) من قانون الجمارك الموحد والتي جاء فيها:

«تعد...المصادرات المنصوص عليها في هذا النظام (القانون) تعويضاً مدنياً للإدارة، ولا تشملها أحكام العفو العام».

يمكن القول إن قانون الجمارك الموحد قد حسم الأمر بالنسبة للطبيعة القانونية للمصادرة في القضايا الجمركية بصورة لا لبس فيها أو غموض، حيث اعتبر أن المصادرة في القضايا الجمركية ما هي إلا تعويضاً مدنياً للإدارة .

وقد أسبغ هذا القانون من خلال نص المادة آنفة الذكر وغيرها من نصوصه على المصادرة خصوصية معينة فيما يتعلق بالقضايا الجمركية، حيث لم يتركها بمجملها خاضعة للأحكام والقواعد العامة الواردة في القانون العام على إطلاقها، وإنما أسبغ على تلك المصادرات صفة التعويض المدني المقصودة بقانون الجمارك الموحد وبما يؤدي لخروج المصادرة من دائرة العقوبات أو التدابير وفقاً لمفهومها في القانون العام، وأدخلها في دائرة التعويض المدني بمفهومه البعيد كل البعد عن مفهوم العقوبات والتدابير والزواجر المقررة في القوانين الجزائية.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد أكدت المذكرة الإيضاحية لنظام (قانون) الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أن المواد التي تناولت المخالفات الجمركية وعقوباتها في هذا القانون، قد عدت المصادرات المنصوص عليها في النظام (القانون) تعويضاً مدنياً للإدارة ولا تشملها أحكام العفو العام.

ولكن السؤال الذي يبقى قائماً هنا هو: هل أوجب قانون الجمارك الموحد دائماً مصادرة جميع البضائع أو الأشياء محل التهريب ؟ أم أنه أجاز في حالات معينة الإفصاح عن تلك البضائع أو بعضها؟.

ثانياً : محل المصادرة في القضايا الجمركية:

لاشك أن المصادرة وفقاً لأحكام قانون الجمارك الموحد تقع فقط على البضائع والأشياء محل واقعة التهريب (التهرب) الجمركي، بالإضافة إلى وسائط النقل والأدوات والمواد التي استعملت في التهريب، وذلك فيما عدا وسائط النقل العامة، كالسفن والطائرات والقطارات والسيارات العامة، ما لم تكن قد أعدت أو استؤجرت لغرض التهريب، وبحيث يجب الحكم بمصادرة تلك الوسائط والأدوات والمواد

في جميع الأحوال التي تقرر فيها المحاكم مصادرة الأشياء و/أو البضائع المهربة، ويمكن الحكم بما يعادل قيمتها (البضائع والأشياء والوسائط والأدوات والمواد) عند عدم حجزها أو عند «فرارها» أو «تهريبها» من الحجز لانعدام المحل الذي ترد عليه المصادرة، وذلك حتى لا يفلت المتهم من عقوبة المصادرة بفعله.

ولكن ما هي الحالات التي تكون معها المصادرة وجوبية في القضايا الجمركية، وما هي تلك الحالات التي تكون معها جوازية وفقاً لأحكام قانون الجمارك الموحد؟.

ثالثاً : المصادرة الوجوبية:

وتكون المصادرة وجوبية وفقاً لأحكام قانون الجمارك الموحد في حالتين:

الأولى: عندما تكون المواد أو الأشياء محل التهريب الجمركي ممنوعة بذاتها أو بحكم القانون، فكل الأشياء غير الجائز حيازتها أو التعامل بها بناءً على نص في القانون أو تبعاً لماهيتها الذاتية، يكون من الواجب قانوناً مصادرتها حتى في تلك الحالات التي يصدر فيها حكم ببراءة المتهم في الدعوى المقامة عليه أو حتى في حال سقوط الدعوى الجمركية لوفاة المتهم فيها، وبغض النظر فيما إذا كان الحائز لهذه الأشياء أو المواد هو مالكها (الحقيقي أو الحكمي) أو هو من الغير، سواء كان حسن النية أو سيئها، فالأمر سيان من حيث وجوب المصادرة لهذه الأشياء، فالمصادرة هنا وجوبية لعين الشيء تبعاً لذلك، ذلك أن مجرد حيازتها أو التعامل بها خلافاً لأحكام القانون يُشكل بذاته فعلاً مجرماً يعاقب عليه القانون و يتوجب الحكم معه بالمصادرة في جميع الأحوال، ولو لم تكن تلك الأشياء ملكاً للمتهم أو لحائزها.

والثانية: عندما تكون البضائع محل التهريب هي في الأصل من البضائع (الأموال) الجائز قانوناً التعامل بها (وهي كل الأشياء التي لا تخرج بحكم ماهيتها الذاتية أو بحكم القانون عن دائرة التعامل بها)، ولكنها أصبحت موضوعاً أو محلاً لمخالفة أو جريمة التهريب الجمركي، وكذلك الأشياء التي استعملت لإخفائها، ووسائط النقل من أي نوع كانت، كالقوارب والسيارات والحيوانات، عدا البواخر والطائرات والحافلات العامة المعدة لنقل الركاب، إلا إذا أعدت خصيصاً لغرض التهريب، فهذا النوع من البضائع التي شُرع في تهريبها أو تم تهريبها يجب من حيث الأصل والمبدأ مصادرته، أو الطلب من القضاء الحكم بمصادرته، ما لم تجر أ وتتم المصالحة بين المتهمين بالتهريب (أو التهرب) لتلك المواد، وبين شؤون الجمارك في الدعاوى المقامة بهذا الشأن من قبل الإدارة، فالقانون أوجب في غير تلك الحالة الحكم بمصادرة تلك البضائع والمواد.

وقد أكد أيضاً قانون الجمارك الموحد هذه الحقيقة من خلال العديد من نصوص مواده ومنها ما نصت عليه المادة (145) منه والتي جاء فيها :

« مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد تقضي بها نصوص أخرى نافذة في الدولة يعاقب على التهريب وما في حكمه، وعلى الشروع في أي منهما، بما يلي:

1. مصادرة البضائع محل التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها عند عدم حجزها.

2. مصادرة وسائط النقل والأدوات والمواد التي استعملت في التهريب، وذلك فيما عدا وسائط النقل العامة، كالسفن والطائرات والقطارات والسيارات العامة، ما لم تكن قد أعدت أو استؤجرت لهذا الغرض، أو الحكم بما يعادل قيمتها عند عدم حجزها.

قانون الجمارك الموحد يعتبر أصحاب وسائط نقل الركاب العامة وسائقيها ومعاونيهم مسئولين عن مخالفات وجرائم التهريب الجمركي مالم يثبتوا عدم علمهم بالمخالفة

وبناءً على هذا النص يمكن القول: إن قانون الجمارك الموحد قد أوجب الحكم بمصادرة جميع البضائع موضوع أو محل التهريب (أو التهرب) في حال ضبطها أياً كان نوعها أو مكان ضبطها، وسواء كانت تلك البضائع مملوكة للمتهم، أو المتهمين في تلك الدعاوى الجمركية أم لغيرهم حتى ولو كان هذا الغير حسن النية، فالمصادرة وفقاً لقانون الجمارك الموحد لا تقع من حيث الأصل والمبدأ إلا على ذلك الجزء الذي تم تهريبه من البضائع والأشياء.

على أنه وسنداً لنص المادة (145) المذكورة يمكن الحكم بما يعادل قيمة هذه البضائع عند عدم حجزها وكذلك عند تهريبها

(فرارها) من الحجز (مع اختلاف في الآراء الفقهية والقضائيــة حول ما يتوجب علــى القضاء الحكم به في حال فرارالبضاعة مــن الحجز أوعند عدم حجزها ابتداءً، فهل يتم الحكم بغرامة المصادرة كبديــل عن المصادرة؟ أم أنــه لابد من الحكم بالمصادرة على اعتبــار أن البضاعة المهربة التي تم حجزها وتكفيلهــا تكون في حكم الموجودة بما ينبغي معه الحكم بمصادرتها وليس الحكم ببدل المصادرة؟..الخ.

ولكن ما موقف قانــون الجمارك الموحد من مصــادرة وسائل النقل والتغليف المستخدمة في عملية التهريب للبضائع و/أو الأشياء محل جريمة أو مخالفة التهريب؟.

يمكن القــول: إن قانون الجمــارك الموحد قــد أوجب الحكم بمصادرة وسائل ووسائط النقل المستخدمة في التهريب (وللفقه تفصيل في هذا الأمر) والتي يثبت علم أو «قصد» أصحابها على ارتكاب أي فعل من الأفعال التي كونت المخالفة

هناك من يرى أن المصادرة إجراء يُتخذ في بعض الأحيان بهدف إيلام المسئولين عن التهرب الضريبي في القضايا الجمركية

أو جريمــة التهريب أو تسببت في وقوعها أو أدت إلــى ارتكابها، كما أن المسؤولية المدنية تشمل، وفقاً لأحكام المــادة (154) من قانون الجمارك الموحد، بالإضافة إلى مرتكبي المخالفة أو جرائم التهريب (لطفــاً: أنظر المــادة 144 من قانون الجمــارك الموحد)، كل من الشــركاء والممولين والكفــلاء والمنتفعــين والوسطــاء والموكلــين والمتبرعــين والناقلــين والحائزيــن ومرسلــي البضائــع، والذين يتوجب عليهم ووفقاً لأحكام القانون إثبات عــدم علمهم أو إقدامهم على أياً مما تم الإشارة إليه سابقاً لإعفائهم من المسؤولية المدنية عن تلــك المخالفات أو الجرائم وشريطة عدم وجود أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة لهم بذلك. وتمتد هذه المسؤوليــة لتشمل مسؤولية الأشخاص عن أفعال تابعيهــم، إذ أن أصحاب البضائع وأرباب العمل وناقلي البضائع مسئولين عــن أعمــال مستخدميهــم وجميــع العاملين لمصلحتهــم، فيمــا يتعلق بالرســوم والضرائب التي تستوفيهــا الدائرة الجمركيــة، والغرامات والمصادرات المنصوص عليها في قانون الجمارك الموحد والناتجة عن تلك الأعمال.

واستناداً لأحكام الفقرة السادسة من المادة (145) يمكن القول: إنه ينطبق أيضاً ذات الحكم السابق، والمقرر بشأن البضائع التي فلتت من الحجز نتيجة للقيام بتهريبها (فرارها)، أو نتيجة لعدم حجزها ابتداءً على حالة عدم حجز أو فرار أو تهريب وسائل النقل من الحجز (مع الأخذ بعين الإعتبار الإختلاف في الآراء الفقهية والقضائية المثارة بشأن ما يمكن الحكم به في هذه الحالة)، وذلك مع التأكيد أيضاً على أن قانون الجمارك الموحد قد أوجب الحكم بما يعادل قيمة هذه الوسائط والأدوات والمواد التي استعملت في التهريب والجائز حجزها ومصادرتها قانوناً عند عدم حجزها (أو عند فلاتها من الحجز).

وهذا الحكم (وجوب المصادرة للبضائع والأشياء أياً كان نوعها ووسائل النقل غير تلك المستثناة بحكم القانون) يكون وجوبياً في كل الأحوال في حال عدم إبرام عقد تسوية صلحية مع الإدارة (شؤون الجمارك) في تلك الدعاوى الجمركية.

رابعاً: المصادرة الجوازية وفقاً لقانون الجمارك الموحد:

وتكون المصادرة جوازية وفقاً لأحكام المادة (152) من قانون الجمارك الموحد في حال كون البضائع محل التهريب مسموح بها وشريطة قيام المتهمين أو المسؤولين عن القضايا الجمركية أو من يمثلهم قانوناً بتقديم طلب خطي للإدارة لعقد التسوية الصلحية مع إدارة شؤون الجمارك بشأن تلك الحالات التي لا تتعلق بالمواد الممنوعة أو المقيدة وشريطة أن لا تكون تلك المواد أيضاً ضارة أو غير مطابقة للمواصفات.

ويكون تقديم طلب عقد التسوية الصلحية إما قبل رفع أو تحريك الدعوى الجمركية، أو خلال النظر فيها وقبل صدور الحكم الابتدائي في تلك الدعاوى– وأن كانت بعض القوانين قد أجازت السماح بتقديم طلب عقد التسوية لحين صدور حكم نهائي– من قبل المحاكم المختصة، ويترتب على قبول طلب عقد التسوية الصلحية في القضايا الجمركية خلال المدة المحددة قانوناً لتقديم ذلك الطلب إعطاء الحق لشؤون الجمارك بالإستعاضة عن المصادرة الوجوبية لتلك المواد والبضائع الجائز التعامل بها قانوناً: إما « بمصادرة البضائع المهربة» أو «الفسح عنها أو إعادة تصديرها كلياً أو جزئياً».

وهذا الحكم هو ما نصت عليه الفقرة (5) من المادة (152) من نظام (قانون) الجمارك الموحد إذ أعطيت للإدارة بموجب ذلك الحكم السلطة التقديرية، والحق تبعاً لطبيعة البضاعة المهربة، في الإتفاق مع المسؤولين والمتهمين في القضايا الجمركية على استبدال عقوبة المصادرة للبضاعة وفقاً لما ورد بنص الفقرة الخامسة من المادة (145) سالفة الذكر، بالفسح عن تلك البضاعة بعد إتمام إجراءات التخليص عليها أو إعادة تصدير تلك البضائع المهربة كلياً أو جزئياً كنتيجة للتسوية الصلحية من قبل أولئك الأشخاص أو ممثليهم القانونيين بعد إتمام عقد التسوية مع الإدارة وموافقة السلطة المختصة خطياً عليها.

هذا فيما يتعلق بالآثار القانونية المترتبة على عقد التسوية الصلحية بالنسبة للبضائع غير الممنوعة أو المقيدة و الجائز التعامل بها بحكم ماهيتها الذاتية أو بحكم القانون، أما فيما يتعلق بوسائل أو وسائط النقل (ومع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في الحكم القانوني والفقهي بين مسؤولية الناقل للمواد المهربة في وسائط النقل الخاصة و العامة في كل من النقل الداخلي والدولي)، فقد نصت الفقرة السادسة من المادة (152) من قانون الجمارك الموحد على «مصادرة وسائط النقل والأدوات والمواد التي استعملت في التهريب،وذلك فيما عدا وسائط النقل العامة، كالسفن والطائرات والقطارات والسيارات العامة ما لم تكن قد أعدت أو استؤجرت لهذا الغرض».

والحقيقة أن إعداد و/أو تجهيز و/أو استئجار وسائل ووسائط النقل للتهريب من خلال استحداث فجوات أو وضع حواجز وهمية ...الخ، وذلك لإخفاء المواد المهربة بها مثلاً إنما هو أمر يستشف منه انصراف نية أو إرادة صاحبه لارتكاب– أو على الأقل تسهيل ارتكاب– الأفعال التي كونت أو التي ستتكون منها المخالفة الجمركية أو جريمة التهريب وبما يمكن القول معه أيضاً إن القصد قد توافر لديه لارتكاب جريمة التهريب، وبالتالي فإنه لابد من مصادرة تلك الوسائط أو الوسائل، سواءً منها ما كان يستعمل أو يستخدم بصورة مباشرة أو غير مباشرة (وفقاً لما ذهب إليه جانب من الفقه)، لنقل تلك البضائع المهربة أو يستخدم لتغليفها، وينطبق ذات الحكم حتى في حال الشروع في التهريب أيضاً.

وفي جميع الأحوال المقررة قانوناً، فإنه لا يوجد ما يمنع حسني النية من مالكي وسائط ووسائل التغليف والنقل من الرجوع قانوناً على تابعيهم أو على غيرهم من الأشخاص حال أن تسببوا أو ترتب على أفعالهم غير المشروعة مصادرة تلك الوسائل أو الوسائط، وذلك ما لم يثبت أن مالكي وسائط النقل كانوا شركاء في التهريب، أو أنهم كانوا قد قاموا بتأجيرها أو إعدادها لهذه الغاية فإنهم عندئذ يكونوا شركاء في المسؤولية أيضاً .

وقد اعتبر قانون الجمارك الموحد أصحاب وسائط نقل الركاب العامة وسائقيها ومعاونيهم مسؤولون عن مخالفات وجرائم التهريب الجمركي التي ترتكب بها ما لم يثبتوا عدم علمهم بوجود البضائع موضوع المخالفة أو التهريب وشريطة عدم وجود مصلحة مباشرة أو غير مباشرة لهم بذلك.

على أن الاجتهاد القضائي العربي قد ذهب للتمييز في مسؤولية الناقل في قضايا نقل الأشخاص، بين مسؤولية الناقل في النقل الداخلي، وبين مسؤوليته عن التهريب في حالات النقل الدولي، حيث ذهب في بعض أحكامه للقول إن انتفاء مسؤولية السائق (في النقل العام الداخلي) يستتبع عدم مصادرة وسيلة النقل، وقد ورد في خلاصة الفقرة الحكمية المتعلقة بذلك الشأن أنه يشترط لترتيب المسؤولية على ناقل البضائع المهربة أن يثبت ركن العلم قبل النقل أو أثناء تحميل المادة المهربة، ولا يتوجب على السائق (في النقل الداخلي للأشخاص) أن يتحقق مثلا من محتويات الصندوقين اللذين نقلهما خاصة وأنهما يعودان لرجل أمن لا يتطرق إليه الشك في مثل هذا التصرف، وأن علم (السائق) قد تم أثناء الطريق...من خلال قيام رجل الأمن بفتح الصندوق أثناء السير وإخفاء الدخان المهرب تحت مقاعد السيارة، وبذلك يعتبر السائق

ضحيــة لظروف قاهــرة تنتفي معهــا مسئوليته، وعلــى المحكمــة أن تقررعــدم مسؤوليته، وأن الحكم بمصــادرة واسطــة النقــل يتوجب عند الحكم بإدانــة الناقل، وحيث انتفــت مسؤولية سائق السيــارة فإن ذلك يستتبع عدم مصادرة السيارة.

وفي حكم آخــر أضاف أنــه ليس من واجب الناقــل أن يتحرى حقيقة البضاعــة التي ينقلها في قضايا النقل الداخلي.

هذا فيمــا يتعلق بمسؤولية ناقل الركاب في قضايــا النقل الداخلي، أما فيما يتعلق بمسؤولية الناقل (للبضائع والأشخاص) في قضايا النقل الدولي، فقد ذهب إتجاه قضائي عربي في أحد أحكامــه إلى القول بأن الناقــل يتحمل مسؤولية البضائع التي عبرت البلاد تهريباً أو دون معاملة جمركية ويكون مستــورد البضاعة مسؤولاً مدنياً عن النقص الحاصل بها.

خامساً : المصادرة الإدارية:

يمكن القــول إن قانون الجمــارك الموحد، ومن خلال اعتباره المصادرة في القضايا الجمركية ما هــي إلا تعويضــاً مدنياً لــلإدارة، يكون قد أوجد السند القانــوني للأخذ بفكرة « المصادرة الإدارية» في القضايــا الجمركية المشار إليها في المادتين (146) و(152) منــه، إذ لولا ذلك لكانــت المادتــين المذكورتــين مخالفتين لما أوجبتــه القاعدة الدستوريــة المبينة في المادة (9/د) مــن دستور مملكة البحريــن والتي جاء فيها :

«المصادرة العامة للأموال محظورة، ولا تكون عقوبــة المصادرة الخاصــة إلا بحكم قضائي في الأحوال المبينة بالقانون».

وبنــاءً على هــذا يرى البعض أن قانون الجمارك الموحد قد تبنى ذلك الاتجاه القانوني الذي أسبغ صفة خاصة على المصادرة في القضايا الجمركيــة، ولم يخضعها بالتــالي إلى القواعد العامة المبينة في متن القوانين العامة وبالأخص الجزائية منهــا، وبما يترتب على ذلك من إعطاء الحق للإدارة لممارسة حقها (سلطتها) في مصادرة وبيــع البضائع ووسائــط النقل المضبوطة (في الحــالات التي أجازهــا القانــون) وبالأخص في حالة فرار المهربين أو عــدم الاستدلال عليهم، وكذلك في حالة قبول الإدارة طلب عقد التسوية الصلحية، سواء قبل رفع الدعوى أو خلال النظر فيها، وقبل صــدور الحكــم الإبتدائي، وذلك بالاستعاضــة عن الجــزاءات والغرامات الجمركية المنصوص عليها في المــادة (145) من قانون الجمــارك الموحــد، إمــا «بمصــادرة البضائع المهربــة» أو « الفسح عنهــا أو إعادة تصديرها كليــاً أو جزئيــاً» و «بمصــادرة وسائــط النقل والأدوات والمواد التــي استعملت في التهريب، وذلــك فيما عدا وسائط النقــل العامة، كالسفن والطائرات والقطارات والسيارات العامة ما لم تكن قد أعدت أو استؤجرت لهذا الغرض».

ويستدل مــن خلال ذلك علــى أن قانون الجمارك الموحد، ومن حيــث النتيجة، قد أجاز المصادرة بنوعيهــا «القضائية علــى الإطلاق» و«الإداريــة» في حالات معينــة، ووفقاً للقواعد والضوابــط الدستورية والقانونية المقررة في هذا الشأن.

وخلاصة الأمر: أن جانب من الفقه ما زال يرى بأن للمصادرة في القضايا الجمركية طبيعة خاصة تميزها عــن غيرها من التدابــير والعقوبات من جهــة، وعن التعويض المــدني بمفهومه القائم علــى جبر الضــرر أو التعويض مــن جهة أخرى، فالمصادرة هنا ما هــي إلا إجراء يُتخذ في بعض الأحيان بهــدف إيلام المسئولــين عن التهرب الضريبــي في القضايــا الجمركيــة، وذلك عملاً بالقاعدة القائلــة: «إن العقاب يكون من جنس العمــل»، كما يكــون هذا الإجــراء عند مخالفة قواعد المنع أو القيد واجبة المراعاة والتقيد وفقاً لقانون الجمــارك الموحد، أو أي نظام «قانون» أو قــرار آخر أو لمنع وقوع الضرر، وهو ما تقتضيه الضــرورة، إما لكون تلــك البضائــع أو الأشياء ممنوعة بذاتهــا أو لكونها مضــرة أو غير مطابقة للمواصفــات المعتمدة، طبقاً للأنظمــة والقرارات المعمول بها في المملكة .

لمزيد من التفاصيل..لطفا أنظر :

- جريمة التهريب الجمركي وقرينة التهريب، المستشار الدكتور كمال حمدي، ص(51) وما بعدها، منشأة المعارف بالإسكندرية.
- جرائم التهريب الجمركي، دراسة مقارنة، أ. معن الحياري، ص (147) وما بعدها، منشورات دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.
- الطبيعة الحقوقية للغرامة الجمركية، القاضي مصباح أسعد ذياب، منشورات مجلة نقابة المحامين الأردنية، ملحق العدد 12 لعام 1993م.
- النظرية العامة للجزاء الجنائي، د.أحمد عوض بلال، ص446 وما بعدها، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية 1996.
- النظرية العامة للجريمة الجمركية، د.شوقي رامز شعبان، ط1، ص (407) وما بعدها، دون دار نشر.
- القانون الجمركي، المحامي د. فكتور مكربل، ص (383) وما بعدها، ط/2002، بدون دار نشر.

التخطيط الاستراتيجي ودوره في تحسين الأداء «3»

إعداد - العقيد: عبدالله عيسى الحادي
مدير إدارة التنظيم والتطوير الإداري

❞ يساعد التخطيط الإستراتيجي على توجيه وتكامل الأنشطة الإدارية والتنفيذية للوصول إلى النتائج المرغوبة، لكن يجب الإشارة إلى أن الإستراتيجية والخطط والبرامج والسياسات ليست بالضرورة أن تكون هي السبيل المناسب لمواجهة المشكلات أو الصعوبات أو الأزمات. بل قد يكون الإصرار على الالتزام بالخطة المعتمدة أو البرنامج المعتمد هو السبب الحقيقي في ضياع الفرص وظهور العقبات وحدوث المصائب والكوارث ❝.

التخطيط الإستراتيجي ودوره في تحسين الأداء :

1. يـزود التخطيـط الإستراتيجـي المنظمات بالفكر الرئيسي لهـا (Theme): ويمكن القـول بأن هـذا الفكر الرئيسـي هو شيء نافع في تكوين وتقييم كل من الأهداف، والخطـط، والسياسـات، فـإذا لم تكـن الأهداف، أو الخطـط أو السياسات متماشية مع ملامح الفكر الأساسي للإدارة فلا بد من تعديلها.

2. يساعـد الإدارة علـى توقـع أي تغيـير محتمل في البيئة التـي تعمل بها ووضع الإستراتيجيـات اللازمـة للتعامـل مع هذا التغيير.

3. وجود هذا التخطيـط يساعد على تحديد أولويات الأهداف المتعددة والمتداخلة ومن ثم توجيه الموارد إلـى تلك الأهداف ذات الأهمية الأكبر للإدارة.

4. يساعد التخطيط الإستراتيجي على توجيه وتكامل الأنشطة الإداريـة والتنفيذية ومن خلال توجيه الأفراد داخل الإدارة إلى الطريق

التخطيط الإستراتيجي يساعد علي توجيه وتكامل الأنشطة الإدارية والتنفيذية

الصحيح للوصـول إلى النتائـج المرغوبة كذلك يؤدي التخطيـط الإستراتيجي إلى تكامل الأهداف ومنـع ظهور التعارض بين أهداف التقسيمـات الفرعية للإدارة والتركيز عليها بدلاً من الأهداف العامة للإدارة ككل.

5. فالتخطيـط الإستراتيجـي يعرِّض مديري الإدارات الوظيفية لنـوع التفكير والمشاكل التي يمكـن مواجهتها عندما يتم ترقيتهم إلـى مناصـب الإدارة العليـا بالمنظمـة. كذلك يساعـد مشاركة هؤلاء المديرون إلى التخطيـط الإستراتيجي علـى تنمية الفكر الشامـل لديهم من خـلال رؤيتهم لكيفية خلق التكامـل بين تقسيماتهم الفرعية مع أهداف الإدارة.

6. يَّمكـن التخطيط الإستراتيجـي من زيادة قدرة القيـادة على الاتصـال بالمجموعات المختلفـة داخل بيئـة الإدارة : فالتخطيط الإستراتيجـي يساعد علـى وضوح صورة الإدارة أمـام مجموعـات المصالح والمخاطر المختلفة والتي تعمل مع الإدارة.

المفاهيم والممارسات الخاطئة في عملية التخطيط:

الوجه الأول: غياب تحديد الأهداف أو عدم دقة صياغتها

يعد عدم تحديد الأهـداف أو عدم دقة صياغتهـا وفق أسـس مهنية، وعـدم وضوح الإتفـاق عليهـا، ظاهـرة شائعـة علـى كافة المستويات التنظيميـة والإدارية مما ينتج عنه حالة من الاوعـي أو الاوضـوح أو بشأن ماذا تريد؟ ومن المسئول عن ماذا؟ وكيف؟ ومتى؟

الوجه الثاني: وجود قدر من الغموض أو الالتباس في مفهوم ودلالة اصطلاح الأهداف

يعد عدم وضوح اصطلاح الأهداف وغموض دلالتها، والاختلافات الجوهرية بينها وبين الإصطلاحات الأخرى في مجال الإدارة بصفة عامة وفي مجال الإدارة الإستراتيجية بصفة خاصة، من الأمور الشائعة التي تؤكد وجود عديد من المفاهيم والممارسات الخاطئة في عملية التخطيط الإستراتيجي.

الوجه الثالث: خطأ تحديد وصياغة الفرضيات التخطيطية

من الأخطاء والممارسات الخاطئة الشائعة من ممارسة عملية الإدارة الإستراتيجية عدم الإهتمام بما يطلق عليه «الفرضيات التخطيطية» والتي تمثل التصورات والتوقعات لدى قيادات المؤسسة وأعضائها بشأن خصائص وإتجاهات عناصر البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية التي ستواجهها عند تنفيذ خططها.

الوجه الرابع: أنماط وسياسات التعامل مع الأزمات والكوارث

تفعيل الإلتزام بتطبيق منهج التفكير الإستراتيجي يجب أن يكون من مُسلَّمات التعامل مع المشكلات والأزمات ونقول ذلك تنبيها للمديرين والمسئولين الذين يمكن القول عنهم أنهم يخططون للفشل والإفلاس من خلال حرصهم دون وعي، للتخطيط لجلب الأزمات واستعجال الكوارث ثم الفشل في إدارتها.

ونريد بذلك الإشارة إلى أن الإستراتيجية والخطط والبرامج والسياسات ليست بالضرورة أن تكون هي السبيل المناسب لمواجهة المشكلات أو الصعوبات أو الأزمات. بل قد يكون الإصرار على الإلتزام بالخطة المعتمدة أو البرنامج المعتمد هو السبب الحقيقي في ضياع الفرص وظهور العقبات وحدوث المصائب والكوارث.

معوقات تفعيل الإلتزام بمنهج التفكير الإستراتيجي

العائق الأول : يعد غياب أو عدم ملائمة الرصيد المعرفي المتاح لدى المختصين أو المسئولين عن الممارسات الفعلية لعملية التخطيط الإستراتيجي ونتائجها من أحد المعوقات الرئيسية لتفعيل الإلتزام بمنهج التفكير الإستراتيجي، حيث تركز معظم الكتابات في مجال التخطيط الإستراتيجي على المعارف والأسس النظرية دون الاهتمام الكافي والتركيز على الممارسات والنماذج والتجارب العملية وتزويد المديرين والممارسين لعملية التخطيط بنماذج واقعية يمكنهم من خلالها اكتساب المهارات الفنية لوضع الخطط الإستراتيجية وتنفيذها بكفاءة وفعالية، فضلاً عن تعميق الثقة والقناعة بجدوى التفكير والتخطيط الإستراتيجي.

العائق الثاني: عدم ملائمة النمط الشائع في تقديم الإستشارات الإدارية التي يقدمها الخبراء أو المؤسسات الإستشارية في مجالات التخطيط الإستراتيجي. حيث يقتصر عادة دور غالبية الخبراء أو المؤسسات الإستشارية على مجرد تقديم رأى أو تصور بالإطار العام لإعداد الخطط الإستراتيجية، أو على أحسن الأحوال، ينتهي دورها بمجرد صياغة الخطط الإستراتيجية دون أن يمتد دورها ومسئولياتها إلى تصحيح المفاهيم والتصورات لدى أعضاء المؤسسة وتنمية معرفتهم بمنهج التفكير الإستراتيجي قبل البدء في إعداد الخطط والبرامج، وكذلك يتوقف دور هؤلاء الخبراء عند تنفيذ هذه الخطط وعدم المشاركة في تحمّل عبء نجاحها. وهذا النمط في تقديم الإستشارات في مجالات الإدارة بصفة عامة وفي مجال الإدارة الإستراتيجية بصفة خاصة أدى إلى تعميق الإتجاه بعدم الثقة لدى المديرين التنفيذيين وقيادات المؤسسات وموظفيها في جدوى منهج التخطيط الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية، أو ضعف ثقتهم في قدرة الخبراء والإستشاريين لتقديم منافع واضحة ملموسة.

العائق الثالث : يعتبر عمق الفجوة بين الإعتراف بأهمية وضرورة التخطيط الإستراتيجي من قبل الممارسين، وبين تحمسهم الفعلي وإستعدادهم لتحمل عبء متطلبات ومعوقات التفكير والتخطيط الإستراتيجي من جانب آخر، من العوائق الأساسية أمام تفعيل الإلتزام بمنهج التفكير الإستراتيجي. وترجع هذه الفجوة إلى عديد من الأسباب في مقدمتها إدراك المبالغ فيه بالمستوى المرتفع للتقلبات الشديدة وعدم التأكد في بيئة الأعمال بصورة يصعب تقدير إتجاهاتها، مما أدى إلى تزايد تركيز الممارسين ومتخذي القرارات على المدى

من نتائجه وضوح صورة الإدارة أمام مجموعات المصالح والمخاطر المختلفة

الزمنـــي القصـــير في عملية التخطيـــط وضعف الاهتمـــام بالمدى الزمني الطويـــل، ومن جانب آخـــر، أدى تراكم حالات ضعـــف الارتباط بين ممارسة عملية التخطيـــط الإستراتيجي ونجاحها والمنافع التي يحصل عليهـــا أعضاء المؤسسة، نتيجـــة غياب منهج التفكير الإستراتيجي، إلى إنخفاض أو انعدام الثقة في أهمية بناء وتنمية مهارات التطبيق الفعال للتفكير الإستراتيجي.

العائـــق الرابـــع: لقد ساهم غيـــاب أو عدم وضـــوح، الأدوات المهنيـــة التي تستخدم في ممارسة عمليـــة الإدارة الإستراتيجية، إلى عدم تفعيل الإلتزام بمنهـــج التفكير الإستراتيجي، حيـــث يلاحظ الدارســـ والممارس ظاهـــرة تركيز الكتابـــات في هذا الأمر علـــى إيضاح المفاهيم والأســـس النظرية والمراحـــل والخطوات وغيرها من النواحـــي الإجرائية، دون أن يتم توضيح الأدوات المهنية لممارســـة التفكير الإستراتيجي والتـــي يمكـــن إستخدامها للقيام بـــكل مرحلة أو خطـــوة أو جانـــب من جوانب عمليـــة الإدارة الإستراتيجية.

العقبـــــات المحتملـــة أمـــــام استخدام التخطيط الإستراتيجي:

1. وجود البيئة التي تتصف بالتعقد والتغيير المستمر قد تجعل مـــن التخطيط تخطيطاً متقدمـــاً قبل أن يكتمـــل فالتغيير السريع للبيئـــة لا يدعو فقط إلـــى الأخذ بالتخطيط الإستراتيجـــي ولكنه قد يـــؤدي إلى عدم قـــدرة المنظمة على التخطيط كذلك يضفي هـــذا التغيير بعـــداً هاماً على مـــن يقوم بالتخطيـــط الإستراتيجـــي ألا وهـــو ضرورة متابعته للبيئة عن قـــرب وبصورة مستمرة. ولا شـــك أن هذه المتابعة تؤدي إلى زيادة تكلفة هذا التخطيط. والمدير الذي يتجاهل هذه الحقيقة تجعل تخطيطـــه غير واقعياً ويؤدي إلى فشلة دائماً. ومن هنا فإن على المدير أن يقوم هذه التغيرات المحتملة في البيئة وأن يضع تصوراً محتملاً لمواجهة هذا التغيير.
2. هنـــاك العديـــد مـــن المديريـــن الذيـــن يترددون في وضع أهداف لهم ولوحداتهم التنظيميـــة والواقـــع أن مثل هـــذه العقبة تأتي من نمط تفكير بعض الإداريين الذين يعتقدون بأنهم ليس لديهم الوقت الكافي للقيام بالتخطيـــط. والواقع أن تلك الظاهرة تشير إلى حاجة هـــؤلاء المديرين إلى القيام بتفويض بعض الأعمال إلى بعض المرؤوسين حتى يتسنى لهم القيام بالتخطيط.
3. تـــؤدي وجـــود المشـــاكل أمـــام التخطيط الإستراتيجـــي إلى انطبـــاع سيئ عنه في ذهن المديرين فعندما يواجه المدير بعض المشـــاكل أمام التخطيـــط الإستراتيجي، أو أثنـــاء تطبيق هذا التخطيـــط فإن ذلك قد يؤدي إلى اعتقاده بأن التخطيط ليس هاماً وأنه لن يؤدي إلى تحسين أداء المنظمة.
4. قصور المـــوارد المتاحـــة للمنظمة قد تكون عقبـــة أمام استخـــدام مفهـــوم التخطيط الإستراتيجي.
5. التخطيط الفعال يحتـــاج إلى تكلفة ووقت كبير فالواقع أن وضع رسالة الإدارة تتطلب مناقشات فلسفيـــة ونظرية عديدة من رجال

غياب الرصيد المعرفي أحد المعوقات الرئيسية لتفعيل منهجية التفكير الإستراتيجي

الإدارة العليا. وقد يرى بعض المديرون في هذا مضيعة للوقت حيث لا توجد خلال هذه الفترة من المناقشات أي نتائج مادية ملموسة. كذلك يتطلب التخطيط الإستراتيجي كماً هائلاً من المعلومات والإحصاءات والتي قد لا تكون متوافرة لدى المنظمة ومن ثم يكون لزاماً عليها أن تقوم بجمعها وإعدادها. وبطبيعة الحال يستغرق ذلك زمناً طويلاً كما يتطلب إنفاقا كبيراً عليها. وقد تكون تكلفة الحصول على هذه المعلومات والإحصاءات كبيرة بحيث لا تستطيع بعض الإدارات الصغيرة الحجم تحملها. وحتى في الإدارات الكبيرة الحجم فقد يتردد الإداري في تخصيص هذا القدر من الإنفاق على جمع المعلومات لأنه لا يستطيع أن يثبت – بصورة مؤكدة – أن وجود هذه المعلومات والإحصاءات سوف يؤدي إلى زيادة ربحية المنظمة.

تنفيذ وتقويم الإستراتيجيات

تتوقف فعالية الإدارة الإستراتيجية بدرجة أساسية على دقة وموضوعية مراجعة البديل الإستراتيجي الذي تم اختياره قبل تنفيذه، بجانب وضع آلية منهجية متكاملة لتنفيذ البديل الإستراتيجي.

ويقصد بالمراجعة الإستراتيجية للبديل الإستراتيجي أن تتأكد إدارة المؤسسة من جودة منهجيتها في تحديد البدائل الإستراتيجية والمفاضلة بينها واختيار أكثرها ملائمة وأن تكون إدارة المؤسسة على يقين من أن هذا البديل الإستراتيجي تتوفر فيه مقومات تحقيق أهداف المؤسسة ورسالتها.

ومن القضايا الجوهرية الهامة في مكونات الإدارة الإستراتيجية، كما سبق الإشارة إليه، أن منهج التخطيط الإستراتيجي يتضمن منهجية وجودة التفكير مع منهجية وجودة التصرف والتحرك للتنفيذ، ويؤكد هذا أن فعالية الإدارة الإستراتيجية تتطلب وضع آلية منهجية متكاملة تحدد من المسئول عن ماذا ولماذا وكيف ينفذه ومتى ومع من وبأي وسيلة. وتلك هي مكونات البرامج الزمنية لتنفيذ الخطة الإستراتيجية.

وتؤكد الشواهد العملية أن غالبية المؤسسات تعطى جهداً ووقتاً لعملية صياغة الأهداف ووضع الخطط والبرامج بصورة تصل إلى المغالاة توحى بأنه قد توفر لتلك الأهداف والخطط والبرامج مقومات تحقيقها بنجاح، إلا أن الواقع العلمي لحقيقة غالبية تلك المؤسسات تؤكد الحقائق التالية :-

1 – عادة ما تواجه تلك الأهداف والخطط والبرامج قيود وتهديدات وعقبات وصعوبات تقلل من فرص نجاحها، إن لم تكن عائقاً لإمكانية تنفيذها أساساً.

2 – عادة ما تبدأ تلك المؤسسات بإتخاذ خطوات إجرائية تنفيذية بشأن هذه الخطط والبرامج، دون أن يكون لديها رؤية واضحة عن إطار ومتطلبات تنفيذ تلك الخطط والبرامج، مما يترتب عليه أن يصبح التحرك التنفيذي في واد و تلك الخطط والبرامج في واد آخر.

3 – عادة ما يدرك أفراد المؤسسة أنهم من خلال المراحل التنفيذية قد اضطروا إلى إعادة صياغة أهداف جديدة ووضع بعض البرامج المحدودة ليس بما يحقق الأهداف السابق تحديدها، وإنما إستجابة لظروف وإمكانيات الواقع العلمي للتنفيذ الذي تواجهه المؤسسة.

4 – شيوع الإعتقاد بأن عملية التحفيز والتهيئة لتنفيذ الخطط والبرامج تقتصر على مجرد توفير الإمكانيات والمتطلبات المادية والمالية، دون إدراك أن هناك جوانب أخرى يتطلب تحديدها وتهيئتها وخاصة ما يتعلق بالموارد البشرية والأنظمة والسياسات الإدارية بما يساهم في فعالية تنفيذ الخطط والبرامج وتحقيق الأهداف.

5 – وتتمثل الحقيقة الخامسة، والأكثر خطورة في هذا الشأن، أن المديرين غير أكفاء، يجدون في هذا المناخ ملجأً مناسباً لهم يحتمون فيه، من خلال الإتجاه إلى إعادة صياغة الأهداف والخطط والبرامج بما يلائم ما هو متاح وميسر من إمكانيات وكأن الأمر أصبح متمثلاً في مسئولياتهم في مجرد إستخدام الموارد والإمكانيات التي يمكن توافرها، دون أن يقع عليهم عبء مسئولية البحث عن الإمكانيات والموارد اللازم توافرها لتحقيق النتائج المستهدفة وفق الخطط والبرامج المعتمدة.

يتطلب تنفيذ البديل الإستراتيجي تحديد ما يلي :

1 – المهام الرئيسية الفرعية اللازمة لتنفيذ البديل الإستراتيجي.

2 – الأطراف المختصة ومسئولياتها والتزاماتها لتنفيذ البديل الإستراتيجي.

3 – المدة الزمنية والتوقيت الزمني لتنفيذ المهام والمسئوليات.

4 – التأكد من وضوح ودقة شكل العلاقات بين مهام تنفيذ البديل الإستراتيجي، وما إذا كانت علاقات تتابع أو تلازم وتوازى.

5 – تحديد الاشتراطات أو الضوابط العامة التي تيسر وتدعم القيام بالمهام اللازمة لتنفيذ البديل الإستراتيجي.

ومن الضروري أن يتم إعداد برنامج زمني لكل من مكونات البديل الإستراتيجي على مستوى المؤسسة ككل ولكل نشاط من الأنشطة الرئيسية للمؤسسة ولكل وظيفة ذات علاقة بالبديل الإستراتيجي المعتمد.

من الناحية النظرية، تجمع الكتابات على أنه بعد الإنتهاء من إعداد إستراتيجية المؤسسة والأنشطة والوظائف، يتم البدء في إعداد خطة التنفيذ كترجمة تفصيلية لتطبيق إستراتيجية الوظائف والأنشطة والمؤسسة. لكل من وجهة نظر الواقع العلمي، فإن ذلك لا يتم من خلال أسلوب التتابع المطلق، وإنما هناك جزء كبير من التوازي والتداخل في إعداد إستراتيجية المؤسسة والأنشطة والوظائف مع التجهيز لعملية التنفيذ.

كذلك فإن عملية المراجعة والتقييم لا تتأجل إلى الإنتهاء من وضع الإستراتيجية في صورتها النهائية، وإنما تتم بشكل متوازي مع إعداد الإستراتيجيات.

المراجـــع

المراجع العربية :

- أبـــو بكـــر مصطفى محمود ، المرسي، جمـــال الدين، حسين، طارق : التفكـــير الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية، الـــدار الجامعية، الإسكندرية 2002م.
- الإدارة الإستراتيجية الحديثة مفاهيم وحالات تطبيقية طبعة 1999م د. إسماعيل محمد السيد.
- الإدارة الإستراتيجيـــة وجودة التفكير والقـــرارات في المؤسسات المعاصرة، د. مصطفى محمود أبو بكر، د. فهـــد عبدالله النعيم، الدار الجامعية 2008.
- الإدارة الإستراتيجية، الأصول والأسس العلمية،(الإسكندرية الدار الجامعية)، 1999.
- العارف، نادية، الإدارة الإستراتيجية « إدارة الألفية الثالثة». (الإسكندرية، الدار الجامعية)، 1999.
- المرسي جمال الدين، إدريس ثابت عبدالرحمن، الإدارة الإستراتيجية، مفاهيم ونماذج تطبيقية، الدار الجامعية 2001.
- المنيف إبراهيم عبدالله، إستراتيجية الإدارة اليابانية، الرياض، مكتبة التيبكان، 1998.
- جونـــز شارلـــز وجاريت، ترجمة ومراجعة رفاعي محمد رفاعي، محمد السيد أحمد عبد المتعـــال، الإدارة الإستراتيجية مدخل متكامل، الرياض، إدارة المريخ للنشر، 2001.
- خطاب عايدة سيد، مقدمة في الإدارة الإستراتيجية، القاهرة، المطبعة العثمانية، 2000.
- ماهر، أحمد دليل المدير خطوة بخطوة في الإدارة الإستراتجية (الإسكندرية : الدار الجامعية)، 1996.
- مصطفى، أحمد سيد، تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي: رؤية القرن الحادي والعشرين، الطبعة الثانية، 1999.

المراجع الأجنبية :

- An Fuso، D.، Colgate Aligns HR with its Global Vision. Personnel Journal–January 1995.، PP.46 –51.
- Dollinger، MJ.، The Effect of Reputation on the Decision Joint Venture، Strategic Management Jornal، Vol، 181997 ،.2– PP127 –140
- Hamel، G.، Strategy as Revolution، Harvard Business Review (Hully–August،1996):73.
- Higgins، J. M.، Vincye، T.W، Strategic Management. New York: The Dryden Press، 5th ed.، 1995.
- Inkpen A. and N. chondhury The seeking of strategy where it is not: Towards a Theory of Strategy absence Strategic Management Journal (may 1999): 313– 323.
- Light، L.، Why Outside Directors HoveNightmores.، Business Week (October 23، 1996):6.
- Mosley، D. C.، et al.، Management Leadership in Action، New York ، Harper Collins College Publihers، 5th ، ed، 1996.
- Noer، D.M.، How We make our leaders more Effecttive، American Management Association، Jonuary 1997، pp.24–25.
- O` Neal D.، and h. Thomas Developing the Strategic Board ، LongRange planning (June 1996):317.
- Handussa، H.، Crisis and Challenge; Prospects for the 1990s in Thompson، Graham (eds.) 1998.
- Wheelen، T. and Hunger، D.، Strategic Management and Business Policy، Prentice–Hall، UpperSaddleRiver، new Jersy، (2000)، p.107.

ماهية العقد الإداري

الإدارة تتمتع بسلطة تقديرية في إبرام عقودها الإدارية أو المدنية وليست ملزمة بأسلوب معين

بقلم: المستشار الدكتور: مال الله الحمادي
مدير إدارة التشريع والجريدة الرسمية
هيئة التشريع والإفتاء القانوني

تلجأ الإدارة «الوزارة أو الهيئة أو المؤسسة العامة أو أي جهة حكومية أخرى» في ممارستها لنشاطها إلى عدة وسائل، منها القرار الإداري وإبرام العقود، وتستطيع الإدارة تقديـر متى وأين تستخدم أياً مـن الوسيلتين، إذ أنه ليس في جميع الأحـوال يمكنها إصدار القرارات الإدارية، وإنما قد تلجأ في حالات محددة إلى أن تتفـق ودياً مع الأفراد أو الشركات إذا ما قدرت أن هذه الطريقة تحقق أهدافها، ومن ثم المصلحة العامة، وذلك عن طريق إبرام عقد تُوضح فيه إلتزامات وحقوق كل طرف.

والعقود التي تبرمها الإدارة بأسلوب القانون الخاص، هي تلك العقود التي تتخلى فيها الإدارة عن صفـات السلطة العامة وتتعامل مع الأفراد أو الشركات، كما يتعاملون هم فيمـا بينهم، حيث تعتبر العقود في هذه الحالة عقـوداً مدنية تخضع للقانون الخاص ويختصـ بها القضاء العادي. وعندما تتعاقد الإدارة طبقاً لقواعد القانون الخاص، بحيث تتساوى إلتزاماتها وحقوقها مع إلتزامات وحقوق المتعاقد معها، ولا تظهر فيها بأي سلطة، فإنها في هذه الحالة تخضع عقودها لإختصاص المحاكم العادية وليست المحاكم الإدارية، وعادة ما يتم التعاقد وفقاً لهذه الطريقة بالنسبة للمشروعات التجارية والصناعية الصرفة، أو عندما يتعلق العقد بإستغـلال الأموال الخاصة للدولة. ولكن حينما تضّمن الإدارة عقدها أي مـن الشروط الخاصـة الإستثنائية التي تتميز بها عن المتعاقـد معها، أو حين تضع شروطاً معينة لصالـح هذا المتعاقد، بحيث لا يمكن أن تقدم له في العقود الخاصة بأي حـال من الأحوال، فإنه في هذه الحالة تعتبر عناصر العقـد دليلاً واضحاً على نية الإدارة في التعاقـد طبقاً للقانون العـام. ويكون هذا العقد عقداً إداريـا. وعقود الإدارة التي تخضع لأحكام القانون العام هي العقود التي تبرمها بوصفها سلطة عامة، وتهدف بها إلى تنظيم مرفق عام وتسييره، وتخضع تلك العقود لقواعد خاصة في القانون الإداري ومن ثم يختص القضـاء الإداري بهذه العقود في الدول التي تأخذ بنظام الإزدواج القضائي «الإداري والعـادي»، وهي الأكثر عدداً بين العقود التـي تبرمها الإدارة والأكثر شيوعاً في الوقـت الحاضر. وجهة الإدارة ليست ملزمة باتبـاع أسلوب معين في إبرامها لعقودها، سـواء الإدارية أو المدنية، وإنما تتمتع بسلطة تقديرية في اختيار الأسلوب الذي تتعاقد بـه، ولكن أغلب القوانين واللوائح تلـزم الإدارة بالإلتجاء إلى أساليب محددة في الشراء في حالات معينة، حيث أنه إذا خالفت الإدارة ذلك، يكون قرارها قابلاً للطعن فيه بالإلغاء. وبناءً على ما تقدم فإن العقود التي تبرمها الجهة الإدارية، سواء مع أشخاص عامة أخرى أو أشخاصـ خاصة، ليست كلها عقوداً إدارية، وهـذه الأخيرة هي التي تستهدف تحقيق مصلحة عامة تجد مبرراتها في تنظيم وتسيير المرافق العامة بانتظام وإطراد، حيث تتمتع الإدارة فيهـا بسلطات استثنائية لا مثيل لها في علاقـات الأفراد في ظل القانون الخاص. وعلـى الرغم من هذه السلطات الممنوحة للإدارة في هـذا النوع من العقود، إلا أنه ليس لها مطلـق الحرية في ذلك، إنما تتقيد بمـا تنص عليه القوانين والقـرارات واللوائح بما يضمن حقوق المتعاقدين معها. وحيث أن العقود الإدارية تتصل بالمرفق العام، وتبرمها سلطـة عامة لتسيير هذا المرفـق، فلابد إذاً من وجود تميز بـين المركز القانوني لطرفي العقـد، حيث تتفوق الإدارة على الأفراد، وذلـك بحكم مسئوليتها عن تحقيق المصلحة العامـة، وبذلك فإنها تتمتـع بسلطات إستثنائية وخطيرة، مثـل سلطة توقيع الجزاءات وسلطة تعديل العقد وإنهائه دون موافقة المتعاقد معها، وإنْ كان هذا لا يمنع من تمتع المتعاقـد معها ببعض الحقوق مثل التوازن المـالي للعقد وحقه في التعويض. وبالتالي فإن قيام الإدارة بالإشراف على دوام سير وانتظام المرافق العامة بانتظام وإطراد هو الذي يـبرر سلطتها الإستثنائيـة، حيث يجوز لها أن تعدل في العقـد لمواجهة ما قد يطرأ من ظروف أثناء تنفيذه، دون أن يحتج المتعاقد معها بمبدأ العقد شريعة المتعاقدين. كما أن للإدارة أن توقع الجزاءات علـى المتعاقد معها مباشرة دون حاجة للجوء إلى القضاء، كمـا أن لها أن تنهي العقد في أي وقت دون أن يحتج المتعاقد معها بوجوب تنفيذه، ذلك أن شـرط العَقد شريعة المتعاقدين واحترام العقد يمنـع الإدارة في هذه الحالة، من الحفاظ على مبدأ دوام حسن سير المرفق العام، حيث تستطيع ممارسة سلطتها تجاه المتعاقد معها المتقاعس في أي وقت أخذاً باعتبارات المصلحة العامة.

معايير تمييز العقد الإداري

يتميز العقد الإداري عن العقد المدني في الأمور الآتية:

1 - أن تكون الإدارة طرفاً في العقد.

يتمثـل الشرط الأول أو المعيار الأول المميز للعقـد الإداري في ضرورة أن يكون أحد طرفي العقد أحد الأشخاص المعنوية العامة، ويعتبر من هذه الأشخاص: الدولة وما تشمله من وزارات ومصالح وإدارات تابعة لها، الهيئات والمؤسسات العامة، المجالس والهيئات التي تمارس جانبا من امتيازات السلطة العامة التي يضفي عليها القضاء صفة الشخص المعنوي العام، إضافة إلى المحافظات والمراكز والمدن والقرى والأحياء.

2 – أن يتصـل العقد بنشـاط مرفق عام، سواء من حيث التنظيـم أو التسيير أو الإدارة أو الاستغلال أو المعاونة أو المساهمة فيه.

وتتمثل صور اتصال العقد بالمرفق العام، في اشتراك المتعاقد مع الإدارة في إدارة المرفـق العام مثل عقد الالتـزام، وإشراك المتعاقد في تسيير المرفـق العام مثل عقود التوريـد وعقود النقل وعقود إيجـار الخدمات، وأن يكون موضـوع العقد تنفيذ هدف المرفق العـام، وهذا في حالة إلتزام الإدارة – بنفسها – قبـل الجمهور بتقديم سلعة أو خدمـة معينة، وذلك بموجب عقود يبرمها المرفق العام مباشرة مع المنتفعين بخدماته، حيث إن هذه العقود الأخيرة تكون عقودا إدارية إذا احتوت على شروط إستثنائية وظهرت فيها الإدارة كسلطة عامة لا كفرد عادي. وهناك عقود إدارية بطبيعتها مثل عقد إلتزام أو إمتيـاز المرفق العام، عقد الأشغال العامة، عقد التوريد، عقد استغلال الثروات الطبيعية والمناجـم والمحاجر، عقود إيجارات كافتيريـات أو مقاصف تابعة لإحدى الجهات الإدارية، وعقود تأدية خدمة لإحدى الجهات الإدارية.

وإن تقديـر مسألة مدى اتصـال العقد بالمرفق العام هي مسألـة موضوعية يراعيها القضـاء الإداري في كل حالة على حـدة، وإذا ما انقطعت صلة العقد بالمرفق العام اعتبر العقد عقدا خاصا.

3 – أن تظهـر نيـة الإدارة في الأخذ بوسائل القانون العـام، وذلك إما بتضمين العقـد شروطـا إستثنائية غير مألوفة في عقـود القانون الخاص، وإمـا بإشراك المتعاقد مباشـرة في تنفيذ وتسيير المرفق العام ذاته. وتتمثل أغلب الشروط الإستثنائية في منح جهـة الإدارة إمتيازات تفوق تلك الممنوحة للمتعاقد معها، ومنها حق الإدارة في تعديل إلتزامـات المتعاقد معها بإرادتها المنفردة، أو سلطتهـا في إنهاء العقد بإرادتها المنفردة دون حاجـة إلى رضـاء الطرف المتعاقد معهـا، وحقها في تغيير طريقـة تنفيذ العقد، وحقهـا في توقيع الجزاء علـى المتعاقد معها إذا أخل بإلتزاماتـه دون حاجة للجوء إلى القضـاء، إضافة إلى سلطتها في التوجيه والرقابة طوال مدة تنفيذ العقد. أما الشروط التي تتضمـن منح المتعاقد مع الإدارة سلطـات معينة تجاه الغير، فإنها تتحقق عندما تقوم الإدارة بمنـح المتعاقـد معها سلطات محددة في مواجهة الغـير الذي لا يكون طرفا في العقـد، وذلك لدواعي حسن التنفيذ، فعلى سبيل المثال، قد يمنح عقد إلتزام المرافق العامـة المتعاقد مع الإدارة حق ممارسة بعض سلطات البوليس أو حق تحصيل رسوم من المنتفعـين بخدمات المرفق العام. وقد يمنح عقد الأشغال العامة المقاول المتعاقد مع الإدارة حق شغل بعض العقارات المملوكة ملكية خاصة دون توقف هذا على رضا أصحابها، وقد يخولـه حق الإستيلاء الجبري علـى بعض المنقولات في سبيـل تنفيذ العقد مع الإدارة، وحق الإحتكار الفعلي الذي يحد من حرية الشركات المنافسة. وعليه فإن الشروط الإستثنائيـة هي تلك الإمتيازات والصلاحيات المنصوص عليها في العقد الإداري، والمقررة لـكل من جهة الإدارة والمتعاقد معها، سـواء أكانت منظمة بقانون أو وفق المبادئ العامة للقانـون الإداري والتي لا تتوافر عادة في عقود القانون الخاص نظرا لطبيعتها الخاصة المرتبطة بالمحافظة على حسن سير وانتظام المرفق العام.

ومن أنواع العقود الإدارية التي تبرمها الإدارة:

عقـد امتياز المرفق العام، عقـد الأشغال العامة، عقد التوريـد، عقد النقل، عقد تقديم المعونة أو المساهمة في مشروع عام، عقد القرض العام، عقد التوظيف أو العمل، عقـد التعهد بالإنتظـام في الدراسة وخدمـة الدولة، عقد الخدمـات الإستشارية، عقد التصنيع، عقد التأمين، عقد شغل الأموال العامة.

رحلة عمر مع « شئون الجمارك ».. لبنى الوزان:

قضيت أحلى سنوات حياتي في العمل الجمركي

لبنى الــوزان، عملت في شئون الجمارك لمدة (28) عامــاً بين يناير1987 ويناير 2015م، وتــرى أن هذه السنوات كانت من أحلى وأسعد أيام حياتها، تلقت تعليمها في مدارس البحرين إلى أن حصلت على الشهادة الثانوية، وخلال عملها بالجمارك تلقت العديد من الدورات في وزارة المالية حول القيادة، ودورات أخرى في الكمبيوتر، و«المرأة في العمل»، وبجانب ذلك اكتسبت العديد من الخبرات الخصال الجيدة.

تقول: إن هواياتها القراءة والطبخ، لكن ماذا عن رحلة عمرها مع « شئون الجمارك»؟ هذا ما نتعرف عليه خلال السطور التالية:

كيف ترين رحلة عمرك مع شئون الجمارك ؟

قضيت معظم سنوات عمري في العمل الجمركي، وقد كانت من أحلى وأسعد أيام حياتي الحافلة بالعطاء والتضحية لبلدي الحبيب مملكة البحرين، فبعد تخرجي من الثانوية العامة التحقت بالعمل الجمركي، وكانت تسمى إدارة الجمارك.

وقد كنا كموظفين متعاونين ومتحابين، وكنا في الإجازة الأسبوعية متلهفين لموعد عودتنا لأعمالنا للإلتقاء بزملائنا ومباشرة عملنا.

ولا أنسى مسئولي شديد الطيبة السيد « شاشي برشونم»، والذي كان معنا كالأب الحنون، ولجميع المسئولين والموظفين خلال فترة عملي.

ماذا عن سنوات الدراسة وذكرياتها؟

التحقت بمدرسة خديجة بنت خويلد، وكانت سنوات الدراسة سنوات حلوة تمتلئ بالبراءة والجد في الدراسة، وكنا شغوفين لخوض الحياة العملية، حيث كانت الحياة تتسم في ذاك الوقت بالترابط والتعاون والبساطة بين جميع الطالبات.

ماذا تعلمت من خلال تقلدك للمهام والوظائف في شئون الجمارك؟

تعلمت العديد من الخصال الجيدة من خلال عملي بشئون الجمارك، ومنها أن أكون متفانية في عملي ومخلصة لوطني، كما أنني اكتسبت العديد من الصداقات مع موظفي وموظفات الجمارك وما زلت على تواصل معهم.

ماهي أهم معالم رحلتك الطويلة في الجمارك؟ وماهي الدروس المستفادة من العمل طوال هذه السنوات؟

أهم مرحلة في حياتي هي بداية توظيفي في شئون الجمارك، في يناير 1987، وقد بدأت في العمل بقسم الرقابة والمتابعة، ثم قسم المخازن الخاصة، وبعدها عملت كمحاسبة في الدورة المستندية، وأخيراً في قسم أمناء الصناديق، ومن خلال العمل في شئون الجمارك تعلمت دروساً عديدة، منها كيفية ضبط الأعصاب والصبر والدقة في أداء العمل.

ما هي الصعوبات التي واجهتك أثناء فترة عملك؟

حاول المسئولون في شئون الجمارك توفير البيئة المناسبة للعمل وتهيئة كافة الظروف المواتية، ولكن لا يوجد عمل لا يخلو من الصعوبات والعوائق، ولله الحمد تمكنا من خلال تكاتف كافة الموظفين من تخطي جميع الصعاب.

ما هو الفرق بين الأمس واليوم في العمل الجمركي؟

من وجهة نظري، أرى أن النشاط الجمركي بالأمس كان أفضل من الآن من ناحية كون المعاملات تُخلص يدوياً وليس إلكترونياً، حيث كنا ننجز المعاملات من بدء الدوام حتى نهايته، وكان العمل مكثف والمعاملات كثيرة والعمل متواصل، والمردود الجمركي يعجج بالخير، وكان العمل ممتعاً يتميز ببساطة الإجراءات الجمركية وسهولتها، حيث كنا نشعر آنذاك بالرضى والقناعة والسعادة بإنجازنا الأعمال الموكلة إلينا.

كيف تقضين وقت فراغك بعد التقاعد؟

بحكم كوني أم لخمسة أبناء – ابنتان وثلاثة أولاد – فوقت فراغي أقضيه بالإهتمام بهم ورعايتهم والقيام بأموري المنزلية على أكمل وجه، ومؤخراً التحقت بمركز لتعلم تجويد القرآن الكريم.

هل هناك كلمة أخيرة؟

لكم جزيل الشكر لإهتمامكم بزملائكم المتقاعدين الذي عملوا بشئون الجمارك، وتمنياتي القلبية بالخير لجميع زميلاتي وزملائي الموظفين من شئون الجمارك، وخاصة قسم التخليص الجمركي بكافة موظفيه، وأن يصلوا لأعلى المراتب والمناصب.

أجراها الملازم أول عبدالرحمن هرمس وأوصت باتخاذ التقييم منطلقا للنقل والترقية

دراسة جامعية بـ«الجمارك» تؤكد ضرورة ربط الحوافز بالأداء

أكـدت دراسة ميدانية جامعية ضرورة ربط الحوافـز والمكافآت بتقييـم الأداء للموظفين، واتخـاذ نتائج تقييـم الأداء منطلقـا رئيسيا للنقل والترقية.

وذكرت الدراسـة– التي قدمها الملازم أول عبدالرحمن جاسم هرمس، رئيس فرع العمليات الجمركية بـالإدارة العامة للأمـن– أن تحديد المسئوليات والواجبات لكل موظف بشكل دقيق ومعروف، يؤدي إلى تحقيق الدقة المطلوبة في العمل ويساعد في عـدم تداخل الإختصاصات بين الوظائف المختلفة.

وتهـدف الدراسـة، التي قدمهـا الباحث استكمـالا لمتطلبـات منـح درجـة الماجستير في إدارة الجودة من قسـم الإدارة والتسويق بكلية العلوم الإداريـة والمالية بجامعة دلمون للعلـوم والتكنولوجيا، إلى معرفـة دور عملية تقييـم الأداء في تحسـين أداء العامليـن بشئون الجمارك بوزارة الداخلية، لما له من دور مهم في الوقوف على مـدى تقدم الأداء نحو تحقيق المعايير والأهداف الموضوعة، ومعالجة المشاكل الناجمة من هذه العملية، بالإضافة إلى بيان العلاقة بين المتغيرات الشخصية (السن، الجنس، المسمى الوظيفـي ، المؤهل العلمي، الخبرة) في إطار تقييم الأداء.

وقـد صمم الباحـث استبانـة تم توزيعها على (220) موظفاً مـن العامليـن في المنافذ الجمركيـة وموظفي مبنى شئون الجمارك، وتم استخدام المنهج الوصفـي التحليلي لبيانات الدراسة الذي تم جمعهـا من خلال الاستبانة، والتي تم التعامل معها مدخلاتها ببرنامج تحليل الخصائص SPSS(K) وتم استخدام مقاييس إحصائيـة لتحليل البيانـات تمثلت في تحليل (بيرسون Perso) و تحليل اختبار قيمة (T) وتحليل اختبار قيمـة (F)، والتأكد من صدق الإتساق الداخلـي للإستبانة باستخدام معامل الثبات (ألفا كرونباخ).

وأثبتت الدراسة، من خـلال النتائج التي توصل إليها الباحث، أن متغير النوع ليس لديه أي تأثير على تقييم مستوى أداء العاملين في شئون الجمـارك وأن النسـب المئوية متقاربة،

أما الفئة العمرية فلها تأثير على تقييم مستوى الأداء، حيث أن أغلبية أفراد العينة العمرية الذين أجابوا على الاستبيان هم الفئة أقل من (25) وهي النسبة الأكبر وهي ذات التحصيل الدراسي الذي انحصر في شهادة البكالوريوس وكذلك هي نفس العينة التي امتدت خبرتها من 1 إلى أقل من 5 سنوات. كما أثبتت الدراسة أن تقييم الأداء الحالي لا يهدف إلى تزويد العاملين بالمعلومات المرتدة، بما يساعدهم على تنمية مهاراتهم وخبراتهم، كما أنه لا يساهم في تطوير نظم العمل داخل الأقسام المختلفة.

وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام الإدارة العليا في شئون الجمارك في مملكة البحرين بشكل أكبر بوظائف وأنشطة الموارد البشرية كتقييم أداء الموظفين والتوظيف والحوافز والمكافآت والتعويضات.

كما أوصت بضرورة ربط الحوافز والمكافآت بتقييم الأداء للموظفين وإتخاذ نتائج تقييم الأداء منطلقاً رئيسياً للعديد من العمليات كالنقل والترقية.

وأكدت أن تحديد المسئوليات والواجبات لكل موظف في الهيكل الإداري يسهم بشكل دقيق ومعروف في تحقيق الدقة المطلوبة في العمل، ويساعد في عدم تداخل الاختصاصات بين الوظائف المختلفة، كما أنه لابد من وجود مراجعة مستمرة لمعايير ومعدلات الأداء وتعديلها وفق أهداف كل مرحلة من مراحل الأداء.

الملازم أول عبدالرحمن هرمس

اشتباه في باص يحمل مواد متفجرة

تمكن ضباط إدارة جمـارك المنافذ البرية بجسر الملـك فهد من ضبـط حقيبة تحتوي علـى خمس طرود مشتبهه بأنها تحتوي على مواد متفجرة.

عنـد وصـول الباص وتفتيش حقائب المسافرين بالمنطقة الجمركية عن طريق جهاز الأشعـة، اشتبـه ضباط الجمـارك في إحدى الحقائب، فتم تفتيشهـا وتبين أنها تحتوي علـى 3 ريسيفرات ومدفأتـين، وبفتح غطاء إحـدى المدفأتين تم العثـور على عدد من لفات القصديـر، وعند فتـح إحداهما تبين وجود عدد من الأسـلاك يشتبه بأنها تابعة لمواد متفجرة.

تم تسليـم الباص والمسافريـن مـع جوازاتهـم وأمتعتهـم إلـى الإدارة العامـة للمباحث والأدلة الجنائية لإستكمال الإجراءات القانونيـة تمهيداً لإحالة القضيـة إلى النيابة العامة .

مسافرة «الشبو»!

جمارك المطار تضبط آسيوية بحوزتها أكثر من 800 جرام «شبو» مخدر

تمكن ضباط إدارة جمـارك المنافذ الجوية بمطار البحرين الدولي من القبض على مسافرة آسيويــة الجنسية بحوزتهـا 807.2 غرام من مادة الشبو المخدرة.

عند وصــول المذكورة إلــى قاعة الجمارك اشتبه بها ضباط الجمـارك، وبتفتيش أمتعتها تم ضبــط مادة الشبو المخــدرة بداخل أكياس من النايلون مخبأةً بقاع الحقيبة، بالإضافة إلى عدد مــن الأدوات التي تستخدم في تعاطي مادة الشبو.

تم تسليــم المتهمة والمواد المضبوطة إلى شرطة إدارة مكافحة المخــدرات بالإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية، لاستكمال الإجراءات القانونيــة، تمهيداً لإحالة القضيــة إلى النيابة العامة.

ضبط مسافراً بحوزته (17) كيلو غراما من حبوب « الكبتاجون »

تمكن ضبــاط إدارة جمارك المنافذ الجوية بمطــار البحرين الدولي من القبض على مسافر عربي، بحوزته 16.828 كيلو غراماً من حبوب الكبتاجون المخــدرة، بما يعــادل 99457 حبة.

اشتبه ضبــاط الجمــارك بالمذكور بمجرد وصوله إلى صالة الجمــارك، وبتفتيش أمتعته تم ضبــط حبــوب الكبتاجون داخــل حقيبة ملابسه.

وتم تسليم المتهم والمواد المضبوطة إلى إدارة مكافحة المخدرات بالإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية لإستكمال الإجراءات القانونية، تمهيداً لإحالة القضية إلى النيابة العامة .

«الألعاب الإلكترونية»..

سلاح ذو حدين!

ممارسة الألعاب الإلكترونية «بشكل معتدل» قد تكون مفيدة في التحصيل الدراسي

الألعـاب الإلكترونية تلقى رواجاً لا مثيل له خاصة بين صفــوف الأطفال والمراهقين، واتفقت الدراسات التي أنجزت حول مــدى تأثيرها عليهم، على ضرورة عدم الإفــراط أو التفريط في ممارستها. وأظهرت دراســة أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميــدان الإقتصادي، شملت 65 دولة ومنطقة، أن ممارسة الألعاب الإلكترونية «بشكل معتدل» قد تكون مفيدة في تحصيل نتائج أفضل في المدرسة ولا سيما في مجال الرياضيات.

وشددت الدراسة علــى أن الإفادة الفعلية تأتــي من خلال ممارسة المراهقين لهذه الألعاب بشكل منفرد وليس ضمن شبكة.

وأوضح المحلــل في المنظمة، فرانشيسكو أفيساتي، خلال مؤتمر صحفي أن «الإستخدام المعتدل للألعــاب الإلكترونية» يمكن أن يفيد في اكتســاب «معرفــة أفضل للبعــد المكاني والتوجه الجغــرافي وقراءة الخرائــط ومساعدة التلاميــذ على تحصيل نتائــج أفضل في حل التماريــن». واعتــبر أفيساتــي أن الفتيــات سيستفــدن، إن مارســن هذه الألعــاب أكثر، على صعيد اكتساب «الثقة بالنفس» و«قبول الأخطاء». وقــال الخبــير: إن الصبيان الذين يفرطون في ممارسة هذه الألعاب «يميلون أكثر إلى الوصول متأخرين إلى المدرسة» أو التغيب عنها. واستندت الدراســة على بيانات جمعت في إطــار دراســة «بيزا» في العــام 2012، التــي استطلعــت رأي 510 آلاف مراهق في الـ 15 من العمر في الــدول الأعضاء في المنظمة أو متطوعين. وتوصلــت دراسة حديثة أجرتها جامعة أوكسفورد إلى أن ممارسة الأطفال لألعاب الفيديو لفترة قصــيرة يوميا قد يكون لها تأثير قليــل، لكنه إيجابــي على التوافــق النفسي والاجتماعــي لهؤلاء الأطفــال. وبين الباحثون أن الأطفــال الذين يقضون أقل من ساعة يوميًا في ممارسة ألعاب الفيديو كانوا أفضل من حيث التكيف مع حياتهم مقارنــة بالأطفال الذين لا

يلعبـون مطلقاً. وأشـارت الدراسة التي نشرت في دوريـة «بدياتريكس» لطـب الأطفال إلى أن الأطفال الذيـن اعتادوا على اللعب بأجهزة ألعاب الفيديـو لأكثر من ثـلاث ساعات يوميًا كانوا يسجلـون رضا أقل عـن حياتهم بشكل عام.

وكشـف أنـدرو برزبلسكـي، أستاذ علم النفـس التجريبـي، أنـه شـارك في تحليل الاستطلاعـات التـي شملـت 5000 طفل في بريطانيـا، تـتراوح أعمارهم بـين 10 و15 عاما، وقال نحـو 75 بالمئة من الأطفال الذين شاركـوا في الاستطلاعات إنهـم يستخدمون ألعـاب الفيديو بشكل يومـي. ووجهت أسئلة للأطفال حول الوقـت الذي يقضونه في ممارسة ألعـاب الفيديو في اليـوم الدراسي المعتاد، سواء باستخـدام أجهزة الألعـاب الحديثة أو الكمبيوتر. وصنف الباحثون عدداً من العوامل التي تضمنت رضـا الأطفال عن حياتهم بشكل عام، وحسـن علاقاتهم مـع أقرانهم، ومدى إمكانية مساعدة الناس الذين يواجهون مواقف صعبة، ومستويات فرط النشاط وعدم الانتباه.

ووجد الباحثون حينما قارنوا هؤلاء الأطفال بكل المجموعـات الأخـرى، أن الأطفال الذين يلعبـون لمـدة تقل عـن ساعة يوميـاً كانوا يقولون إنهم يشعرون بالرضا عن حياتهم، وإن لديهم أعلى مستويات في التفاعل الاجتماعي الإيجابي. وأظهرت النتائج، أن الأطفال الذين يقضـون أكثر من ثلاث ساعات يومياً في ألعاب الفيديـو هم الأقل تكيفا مـن الناحية النفسية والاجتماعية. وأوضح برزبلسكي أنه ربما تكون هناك أسباب عديدة وراء تلك النتائج، وأضاف قائـلا: «في بيئـة بحثية تشهـد في الغالب استقطابـا بين من يعتقـدون أن الألعاب لها دور مفيد للغاية، ومـن يعتقدون أنها ترتبط بالممارسـات العنيفة، يمكن لهـذه الدراسة أن تقدم موقفا جديداً وأكثر دقة".

وأضـاف أن السياسـات والتوجيهات التي تفرض قيـودا علـى استخـدام مثـل هذه التكنولجيـا بحاجة إلـى أن تأخذ في الاعتبار هذه الدراسـة التي تقدم أدلـة جديدة. كما يعتقـد برزبلسكـي أنـه بالرغم مـن أن آثار ألعـاب الفيديو على الأطفال تمثل أهمية كبيرة في هذه الدراسة، فإن عوامـل أخرى مثل قوة العلاقات الأسرية تلعب دورا كبيرا أيضا.

وقالـت إيـروزي دومونثيـل مـن جامعة بيربيك في لندن: «أظهرت دراسات أخرى أن ممارسة ألعاب التصويب الفردية، وليس أي نوع آخـر من الألعاب، يمكن أن تـؤدي إلى زيادة عملية الإبصار المكاني وقدرات الذاكرة».

وكشفـت أن المزيد من البحـوث "سوف تساعـد في تحديد ما إذا كانـت هناك أنواع محددة من الألعاب يمكن أن تساعد أو تعوق المراهقـين خلال تكيفهم مـع التغيرات التي يمرون بها خلال النمو».

وأكد بحث سابـق أن قضاء الأطفال لوقت طويل في استخـدام الإنترنت وألعاب الفيديو وأجهـزة الموبايل ينعكس سلبـاً على أدائهم الدراسـي، كمـا أن الابتعاد عـن استخدام الكمبيوتر بشـكل نهائي يؤثـر سلبا أيضا في أدائهم. وأجريـت الدراسة في جامعة أتونوما في برشلونـة ولاحظ الباحثـون خلالها بأن قلة مراقبة الوالديـن لأطفالهم يؤثر على مستواهم الدراسي، حيث تبين أن نسبة الفشل الدراسي تصـل إلـى 16 بالمئـة عند الأطفـال الذين يستخدمـون الكمبيوتر أقل مـن ساعة واحدة يوميا، و17 بالمئة لأولئك الذين يستخدمونه من ساعـة إلى ساعتـين، و20 بالمئة للذين يستخدمونه بـين 2 و3 ساعات، و29 بالمئة للذيـن يستخدمونـه لأكثر من ثـلاث ساعات يومياً.

القهوة.. فوائد صحية وآثار سلبية!

يبـدو أن القهـوة لديهـا الكثير مـن الفوائد الصحية، إذ ذكرت دراسات جديدة الفوائد الصحية للقهوة، بما في ذلك الحماية من الكثير من الأمراض مثـل مرض السكري من النوع 2، ومرض باركنسون، وأمراض الكبد، وسرطـان البروستاتا ومرض الزهايمر. وقد تؤدي القهوة أيضاً إلى آثار سلبية على الصحة، بحسب الجينات، والعمر، وكيفية صنع القهوة.

وأظهرت دراسة ضمـت أكثر من 25 ألف شخص يشربون القهوة، في كوريا الجنوبية، أن الاستهلاك اليومي المعتدل، أي بين ثلاثـة إلى خمسة أكواب من القهوة يومياً، يرتبـط بانخفاض مخاطر التعرض للكالسيوم في شرايين القلب.

ووجدت الدراسـة أن أربعة أكـواب من القهوة تسبـب بانخفاض التعرض لسرطـان الجلد، كذلك وجـدت دراسة صدرت مؤخـراً أن تناول بين 4 و6 أكواب مـن القهوة يومياً، يخفض مـن خطر الإصابة بالتصلب المتعـدد. وغالباً، ما ربطت دراسات سابقة بين السلوكيات الصحية الخطيرة والتي ترافق تناول القهـوة مثل التدخـين وقلة النشـاط البدني، فيما يتناول الكثير من الأشخاص القهوة اليوم، بلا تبني هذه السلوكيات غير الصحية.

ورغـم أن الكثير من الدراسـات تناولت الفوائد الصحيـة للقهوة، إلا أن الاستهـلاك المرتفع لتناول القهوة يخفض أيضـاً من فوائدها الصحية، وخصوصاً لدى الأشخاصـ الذين يعانون مـن صعوبات في النوم أو من مرض السكري غير المنضبط.

الماء المثلج.. خطر على صحتك!

الصيف على الأبـواب، ومعظمنا يلجأ إلى شرب الماء البارد للتخفيف من تأثير حرارة الجو. لاشـك أن شرب الماء البارد أو المثلج يعطي راحة مؤقتة، لكـن شرب الماء بارداً بانتظام له أضرار صحية على الهضم والقلب والتنفس، وإليك ما تحتاج معرفته عنها:

– يتداخـل شرب المـاء البارد أو المثلج مع الهضـم، فيعيق الأوعية الدمويـة عن التقلص السليم، ما يبطئ مـن عملية الهضـم، ويؤثر على الامتصاص الصحيح للمغذيات، وقد يعيق الجسم عن الإفادة منها.

– حـرارة جسم الإنسان 37 مئوية، وعندما تبتلع ماء بارداً أثناء تناول الطعام يتسبب ذلك في تبريده، فيستنزف الجسم جهداً ووقتاً لإعادته إلى درجة الحرارة المناسبة لهضمه، مـا يضيع فرصة الهضم الصحيح، ويستنزف مغذيات من الجسم لبذل هذا الجهد.

– يتسبـب شرب المـاء المثلج في التهاب الحلـق، وتراكم المخاط في الجهاز التنفسي، فيصبح عرضة لأمراض عديدة.

– أظهرت دراسات سريريـة أن شرب الماء البارد يحفّز العصب المبهم، وهو جزء مستقل من الجهاز العصبي يسيطر على الحركات غير الطوعية داخل الجسـم، مثل ضربات القلـب. وقد تبين أن من تأثيرات شـرب الماء البارد والمثلج تقليل معدل ضربات القلب نتيجة تأثيره على العصب المبهم.

حتى لايزيد وزنك...

تجنب المعجنات والنشويات في وجبة العشاء

يضطـر الراغبون في فقـدان الوزن، للتخلي عن العديد مـن الوجبات الشهية من بينها سندوتشـ الجبن التقليدي على العشاء، لكن هذا لا يمنع وجود بعض الوصفات السهلة واللذيذة والتي لا تزيد الوزن في الوقت نفسه.

يحـذر الخبراء من تناول الكربوهيدرات على وجبة العشاء لمن يرغب في فقدان الـوزن، إذ أن الجسم يحرق الدهون ليلاً ولا يمكنه إتمام هذه المهمة على أكمل وجه إذا أغرقناه بكميات كبيرة مـن الكربوهيدرات، لذلك يفضل تجنب الخبز والمعكرونة والأرز على وجبة العشاء والاستعاضة عنها باللحم أو السمك أو الخضروات.

وانطلاقاً من هذا المبدأ يتعين أيضا التخلي التام عن العشاء التقليدي المتمثل في سندوتش الجبن والذي قدمت مجلة «بريغيت» الألمانية فكرة بديلة له ومناسبة تماما للباحثين عن الرشاقة تتمثل في الطماطم المحشوة بخلطة صحية.

ويمكن إعداد الوجبة عن طريق خلط شرائح البصل مع خل البلسميك والزبادي والعسـل وبعض التوابل ووضعها على النار حتـى تنضج (مع إمكانية إضافة القليل من الكريمة لتماسك الخليط). وبعد ذلك يضاف الخليط كحشو بين طبقات الطماطم التي سبق تقطيعها.

الشوكولاته الداكنة تخفض ضغط الدم

أعلـن باحثون في جامعـة بوسطن الأميركية أن تنـاول قطعة من الشوكولاتة الداكنة يومياً يمكن أن يخفض ضغط الدم المرتفع.

وفي دراسة أعدها هؤلاء الباحثون تم إجراء اختبار جديد على 120 رجـلاً وامرأة يعانون ارتفاع ضغط الـدم، حيث تم إعطاء كل واحد منهم 10 غرامـات من الشوكولاتة الداكنة بصورة زائدة، ومشروباً يحتوي على 5،2 غرام من مسحوق الكاكاو يوميا لمدة شهرين.

ثم قاس الباحثون الأميركيون ضغط الدم ولياقة الشرايين الدموية، وهما مؤشر على مخاطر أمراض القلب، فأظهرت النتائج الأولية انخفاضاً في ضغط الدم لدى المتطوعين، وستنشـر النتائج النهائية في وقت لاحق من العام الجاري.

وتجـري حالياً دراسة على نطـاق واسع لاختبـار العناصر الغذائية الموجودة في الشوكولاته السوداء الداكنة وفي مقدمتها الكاكاو للمساعدة في الحدّ من النوبات والسكتات القلبية وتنشيط المزاج.

وتجـرى الدراسة على أكثر من 18 ألف رجل وامرأة بالولايات المتحدة الأميركيـة، لبيان مـا إذا كانت تلك الأقراص المضغوطـة ستثبت فعالية لصحة القلب.

وتعـد الدراسة أول اختبار واسع النطاق لبعض عناصر الكاكاو، التي أثبتـت بعض الدراسات السابقة فوائدهـا في خفض مستوى ضغط الدم والكوليسترول، وكذلك خفض احتيـاج الجسم من الأنسولين، بالإضافة إلى فوائدها لصحة الشرايين والقلب بشكل عام.

وكان باحثون من مستشفى جامعة كولوني في ألمانيا قد استعرضوا في دراسـة سابقة عشرة أبحاث منذ العـام 1966 عن اكتشاف تغيرات في ضغط الدم لها علاقة بتناول الكاكاو والشاي.

ووجد الباحثـون أن تناول الأطعمة الغنية بالـكاكاو قد يساعد في خفض ضغط الدم، في حين تناول الشاي على ما يبدو ليس له أي تأثير.

كمـا وجد الباحثون أن مركبات معينة موجـودة في منتجات الكاكاو تكون أكـثر نشاطاً في الوقاية من أمراض القلب مـن المركبات الموجودة في الشاي.

40 ألف دولار ثمن ملعقة من «الكافيار الذهبي»!

مـن المقبـول دفـع بضعـة مئـات من الدولارات في عشاء فخـم داخل أحد المطاعم الراقيـة أو الفنادق الفخمة، ولكـن أكثر الأفكار جنونـاً حينما نتخذ قراراً بدفـع نحو 40 ألف دولار من أجل تـذوق مجرد ملعقة من «كافيار ألبينو» أو الكافيـار الذهبي كما يطلقون عليه، إلا أن الذهب نفسـه لا يساوي حفنة منه، يعد كافيـار ألبينو أغلى طعـام عرفته البشرية على الإطلاق، حيث تعدى الوصف أنه طعام الملوك ليكون غذاء أثريـاء العالم، حيث يتم صناعته من بيض أسمـاك فصيلة الألبينـو من أسماك الحفش النادرة، ويبلغ سعـره نحو 300 ألف دولار للكيلو الواحد، أي أن ملعقة شاي صغيرة منه تساوي نحو 40 ألف دولار .

من الناحيـة المهنية يطلق علـى الكافيار «Strottarga Bianco»ويتـم إنتاجـه بشـكل رئيسـي في النمسـا بواسطـة «والتر غرويـل» وابنـه «باتريك» اللذيـن يمتلكان مزرعـة للأسماك، ويقول باتريك، إن هذا النوع مـن الكافيـار يستخرج من سمـك «الحفش» الصغـير من نـوع ألبينـو النـادر للغاية، كما يصنع كيلو واحد من الكافيار الذهبي بواسطة 5 كيلـو من كافيـار الحفش. وتجـدر الإشارة إلى أن الحيتـان البيضاء التي تعيش في بحر قزويـن تنتج الكافيـار بشكل خاص، ولكنها تتعرض لخطـر الانقراض بسبب صيدها بكثرة، بينما يعيش سمك الحفش عادة أكثر ب 100 عام من الحيتان البيضاء، وعدد قليل من هذه الحيتان يصل إلى هذا السن بسبب عيب وراثي يقصـر حياتها . ويقـول باتريـك، إن الكافيار المنتـج في النمسا الأفضل على الإطلاق بسبب نظافته ونقائه الشديد، وأوضح أيضاً أن عملية التصنيـع تبدأ بمجرد جفـاف السمك وانتزاع الكافيـار الذي يختلـط مع كميـة ضئيلة من مسحوق الذهب عيار،22 حيث تتضاعف الفائدة الغذائية للكافيار بشكل يؤثر بشكل مذهل في كفاءة جهاز المناعة البشري على المدى الطويل.

لا يتم تناول الكافيار الذهبي عادة منفرداً، حيـث إن الأفضـل تناوله ضمـن الطعام، مثل الباستا وغيرها من المأكولات، حيث تكفي إضافة ضئيلة منـه للإحساس بطعمـه ووجوده ضمن الأكلات كمـا يمكن تناوله مـع الخبز المحمص والزبد ليتم امتصاص عناصره الغذائية بشكل أكـثر فعالية، على الجانـب التسويقي يعترف باتريك ووالـده بأن الكافيار ليـس من السهل بيعه بسبب سعره الباهظ، حيث يضطروا أحياناً لعمـل تخفيض لأكثر من 50% لبعض العملاء المختارين لتجربته.

27% من الألمان يقرأون أكثر من 10 كتب سنوياً

أظهـر استطـلاع ألماني حديـث أن 27 بالمئـة من الألمان يقرأون مـا يزيد على عشرة كتب سنويـاً. وأوضح الاستطـلاع الذي قام به معهد «فـورزا» لقياس مؤشـرات الرأي أن النساء تفوقـن على الرجـال في الشغف نحو القراءة، حيث ازدادت هذه النسبة بين النساء إلـى 35 بالمئة، بينما بلغـت 19 بالمئة فقط بين الرجال. وقام معهد «فـورزا» بإجراء هذا الاستطلاع لصالـح مجلة «شـترن» الألمانية الأسبوعيـة. وأظهر الاستطـلاع أن 19 بالمئة من المواطنين يقرأون ما يتراوح بين ستة إلى عشـرة كتب سنويـاً، وأن 39 بالمئة يقرأون ما يصل إلى خمسة كتب كل عام. ولكن 14 بالمئة فقط من المواطنين الألمان هم الذين لا يقرأون تماماً، وفقاً للاستطلاع. وأوضح الاستطلاع أن مستوى التعليم يؤدي دوراً حاسماً في معدل قـراءة المواطن في ألمانيـا؛ فبينما لا يقرأ ثلث خريجي المدارس المتوسطة أي كتب، يقرأ 36 بالمئة من خريجي الثانويـة العامة أو التعليم الجامعي نحو عشرة كتب أو أكثر كل عام.

«رينزي» اعترف بأنه لايجيد الإنجليزية

62% من الإيطاليين لايتحدثون لغة أجنبية

أقر رئيس الوزراء الايطالي ماتيو رينزي أنه لا يجيد اللغة الانجليزية خلال طرح إصلاحاته بشأن التعليم الحكومي. وقال رينزي: «يمكنني أن اعترف بالحاجة إلى تعلم الانجليزية جيدا منذ سن مبكرة. لدينا وزير للتعليم يعمل أستاذا للغة الانجليزية ورئيس وزراء، دعونا نقول: يحتاج بشدة إلى استاذ في اللغة الانجليزية».

وكان رينـــزي يتحدث في مؤتمر صحفي بعد أن وافقت حكومته على حزمة اصلاحات لتحسين المدارســ من المتوقع أن تركز بشكل أكبر على تعليم اللغة الإنجليزية للاطفال قبل سن المراهقة، ضمن اصلاحات أخرى.

وطبقا لدراسة أجراها معهد «يوروباروميتر» لاستطلاعات الرأي منذ عام 2012، فإن 62 بالمئة من الايطاليين لا يمكنهم التحدث بلغة أجنبية وهي ثاني أكبر نسبة في الاتحاد الاوروبي.

بسبب «كوب شاي» !

صينية تحرق 200 ألف يوان

أحرقــت امرأة صينية أكــثر من 200 ألف يــوان (34 ألف دولار)، عــن طريق الخطأ، عندما أرادت تحضير كــوب شاي ونسيت أن زوجها أخفى النقود في موقد الحطب.

وكانت «هاو بــن» Hao Bin البالغة من العمر 35 عاماً وزوجها «وانج» Wang قاما بإخفــاء المبلغ في كيــس بلاستيكي، ليدفعا أجور العمال الذين يعملون في شركة صغــيرة للمقاولات يملكانهــا، لأنهما لا يثقان بالبنوك، حالهما حــال الكثير من الصينيين، ووضعاه في الموقد، وفي صباح اليوم التالي قررت الزوجــة تحضير الشاي فأشعلت النار ولم تدرك خطأها إلا عندما رأت الكيس وقد احترق بالكامل تقريباً. الزوج قال إنه حزن كثيراً لكنه سامحهــا، لأن حزنها لا يقل عــن حزنه أبداً، مشيراً إلى أنه سيتغلب على هذه «الضائقة»، وسيضطر للاقتراض من الأهل والأصدقاء لدفع أجور العمال لحين تحسن أحواله.

إيطالي يفضح خيانة زوجته على الملأ ويطلقها

في خطوة غير مألوفة، اشترى رجل إيطالي إعلان على صفحة كاملة في صحيفة رسمية لإدانة زوجته بشكل علني على خيانتها له، ووصفها بأنها مخادعة محترفة وأبلغها بأنه سيطلقها. وكتب الرجل الذي وقع باسم «إنزو» إلى زوجته «لوسيا» في الإعلان الذي نشرته صحيفة (كوريير ديلا سيرا) «بعد سبع سنوات، أريد أن أخبر إيطاليا كلها بشأن خيانتك الدنيئة». واتهمها بإقامة العديد من العلاقات غير الشرعية من بينها علاقات مع أحد زملائه في العمل ومع مدربها الشخصي ومع محامي ومع شريك لها على أحد مواقع الدردشة الإلكترونية. وكتب إنزو الذي فتح أيضا صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك) باسم «تويكساريتو» (زوجك السابق) والتي اجتذبت نحو 4500 معجب في يوم واحد: «زواجنا انتهى. سأترككِ».

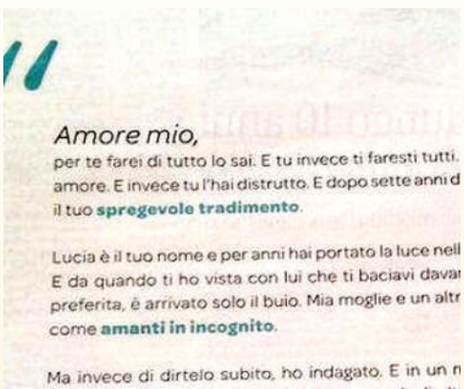
Amore mio,
per te farei di tutto lo sai. E tu invece ti faresti tutti.
amore. E invece tu l'hai distrutto. E dopo sette anni d
il tuo **spregevole tradimento**.

Lucia è il tuo nome e per anni hai portato la luce nell
E da quando ti ho vista con lui che ti baciavi davar
preferita, è arrivato solo il buio. Mia moglie e un altr
come **amanti in incognito**.

Ma invece di dirtelo subito, ho indagato. E in un r

رجال الجمارك..
عطاء لا ينضب في خدمة الوطن

النقيب وعد راشد النجم

يؤدي رجـال الجمـارك دوراً رائداً في حمايـة الاقتصاد الوطني والحفـاظ على أمن المجتمع، مـن خلال إحكام سيطرتهم على المنافذ الجمركية بمملكة البحرين، فجهودهم تتواصـل على مدار الساعة ومهامهم تتكلل بالنجاح، بالتدقيق على مراقبة السلع والمواد الخطرة والمحظـورة، فهم عين الرقيب للحـد من كافة الأنشطة غـير المشروعة، ويقفون بالمرصـاد ضد كل من تسول له نفسه العبث بأمن المجتمع، وبث شروره بانتهاكات صارخة باستهداف الاقتصاد الوطني بالسلع المغشوشة أو تهريب المخدرات أو الأسلحة.

إن عمليات الرصد والمتابعة للكم الهائل للبضائع العابرة عبر المنافذ الجمركية، وضبط الممنوعات والمخالفـات الجمركية، ليس بمحض الصدفة، وإنما جاء نتيجة للجهد والمثابرة، والقيـام بعمليـات فحص محكـم ودقيق، والشـروع بالمعاينة وفق الضوابـط والقواعد والاستعانـة بالأجهـزة والمعدات والتقنيـات الحديثة، لإحباط أية عمليـة تهريب، وذلك بالتزامـن مع ضمان انسيابية البضائع بكل يسر وسهولـة دون الإضرار بمصلحة العابرين أو تأخيرهم.

إن الأداء المتميـز الذي يتوج بين الفينة والأخـرى بإحباط محاولات تهريب مخدرات أو تهـرب ضريبي، يدل في مجمله محصلة الخبرات التراكمية التي اكتسبها رجال الجمارك، بفضـل توفير كافة البرامج والدورات التدريبية الحديثة التـي تتوافق مع أعلى المعايير العالميـة في مجـال الرقابة الجمركيـة وتسهيل الإجـراءات الجمركية، والتـزود بالمعارف والمهـارات التي ترتقي بمهامهـم وحرفيتهم وتبرز كفاءتهم من خـلال التعرف على هذه السلع المحظورة والمواد غير المشروعة والمشبوهة.

وقد شكلت الإجراءات التي استحدثتها شئـون الجمارك والتقنيات التي استقدمتها، قفـزة في تسهيل وتيسير تخليص البضائع، بالسرعـة التي تساعد في انسياب البضائع إلى الأسواق، وهي آلية تحول دون تناقص السلع وتحد من اللجوء إلى رفع الأسعار على قاعدتـي العرض والطلـب، بجانب منع دخول السلع المقلدة والتهـرب الضريبي، وكلها تؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد ومعايير جودة السلع.

إن إنجـازات رجـال الجمارك ملموسة من خـلال إحباط التهـرب والتهريب، لاسيما في قضايـا تهريب المخدرات والمتفجرات، وهو ما يجـد التقدير من لدن سيدي الفريق الركن معالي الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية ،الذي يقدم الدعم الكامل لرجال الجمـارك، ويكرم من يضبطون قضايـا التهريب بشتى أنواعها، تثمينـاً لدورهم وتحفيزاً لزملائهـم الآخرين، وقد شكلت زيارة معاليـه لشؤون الجمارك، منعطفاً مهماً في نفوسهم، ودافعاً وحافزاً للمثابرة والاجتهاد المتواصل للاضطلاع بمسؤولياتهم.

لقـد تركت زيارة معاليه أثراً طيباً في نفوس رجـال الجمارك، مما عزز روحهم المعنوية للسـير قُدماً نحو المزيد من النجاحـات، ليظلوا العين الساهرة لحمايـة أمن حدود مملكة البحرين.